وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: نقدي وبنكي

الموضوع

دور البنوك التجارية في تحقيق الشمول المالي - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البويرة 462-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

إعداد الطلبة: الأستاذ(ة) المشرف(ة):

- جرمون منال ا.دفرحي كريمة
- والي ايمان

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الاستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
أد. اوكيل حميدة	أستاذ	جامعة البويرة	رئيسا
أد. فرحي كريمة	أستاذ	جامعة البويرة	مشرفا
د. ساعو باية	أستاذمحاضر-أ-	جامعة البويرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

الشكر:

نشكر الله عز وجل الذي منحنا العقل و ألهمنا الصبر من تخطي الصعاب لإتمامهذا العمل في أحسن حال .

نتقدم بكل معاني الشكر و التقدير لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجازهذا العمل و قدم لنا يد العون و نخصبالذكر:

الأستاذة المشرفة "فرحي "التي أشرفت علينا و ساعدتنا بتوجيهاتهاو إرشاداتها القيمةوالأستاذةاوكيل

دون أن ننسى كافة عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة 462-دون استثناء.

لكم جميعا فائق التقدير و الاحترام.

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ... ونصح الامة ...

الى نبي الرحمة ونور العالميين سيدنا محمد ﷺ.

فخر وشرف ان اعتز بهما فوق الواجب وان اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع الى ابي الذي لم يبخل على بشيء احتجته الى من سهر وتعب من اجل راحتي اليك يا نبع العطاء ورمز العمل والصرامة اليك يا اعز مخلوق في الدنيا .... اليك يا ابي.

الى ملاكي في الحياة الى معنى الحب والى معنى الحنان والتفاني ...الى بسمة الحياة وسر الوجود الى من كان دعائها سر نجاحي والى أغلى الحبايب ...امي الحبيبة.

الى الذين امتزجت أفراحنا بوجودهم، إلى الذين ساندونا وتمنوا لنا الخير والنجاح الاخوة والاخوات الأعزاء الى من ساندونا في مشوارنا الجامعي وكانوا رفقاء دربنا.والى جميع اساتذتي الكرام من لم يتوانوا في مد يد العون لنا نهدي اليكم هذا العمل.

منال

الاهداء

واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين الحمد لله على التمام و لذة الختامبكل فخر اهدي تخرجي الى قلبي ابي بل قدوتي بل قوتي بل سندي ... اذا ذكرت خصاله من أي فضل ابتدي حسبينعيما في حياتي ان هذا والدي.

الى الاميرة التي لادنيا تقارن بها و لا وطن يغني عنها فالعالم يحتاج كطهر قلبها اليهاينحني الحرف حبا و امتنان اليك امي ... وعليك السلام.

الى اخوتي الذين اتباهى بوجودهم و اعتز فيهم الى من كانو لي خير الاهلوالعائلة و الاصحاب.

شكرا من القلب لكل شخص يجعل الحياة الطف بكلماته، بأفعاله الصغيرةبمبادراتهاالامتوقعة، شكرا لصانعي أيامنا بلطفهم.

إيما

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
الشكر	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
المقدمة	أ
الفصل الأول:الاطار المفاهيمي لدور البنوك التجارية في تحقيق الشمول المالي	
تمهيد	2
المبحث الأول :الاطار النظري للبنوك التجارية	3
المطلبالأول: نشأة و مفهوم البنوك التجارية	3
المطلب الثاني:وظائف البنوك التجارية	11
المطلب الثالث:ميزانية البنوك التجارية	14
المبحث الثاني:عموميات حول الشمول المالي	24
المطلب الأول:نشأة ومفهوم الشمول المالي	24
المطلب الثاني : اهمية الشمول المالي ومؤشرات قياسه	28
المطلب الثالث :استراتيجيات الشمول المالي	30
المبحثالثالث:روافد البنوك التجارية و مبادراتها لتعزيز الشمول المالي	43
المطلب الأول:مبادرات البنوك في تعزيز الشمول المالي	43
المطلب الثاني : سياسات وتحديات تعزيز الشمول المالي	47
المطلب الثالث :اليات تعزيز الشمول المالي	50
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لتعزيز الشمول المالي لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	52
المطلبالأول:نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية	53
المطلب الثاني:مهامه وأهدافهووظائفه	53
المطلب الثالث : لمحة عن وكالة البويرة رقم 462	56
المبحث الثاني:تشخيص لواقع الشمول المالي في وكالة البويرة رقم462 واليات تحقيقها	61
المطلب الأول :دراسة مؤشرات الشمول المالي في وكالة البويرة 462	63
المطلب الثاني : مبادرات وجهود بنك الفلاحة والتنمية الريفية البويرة في سبيل تحقيق الشمول المالي	63
المطلب الثالث :اليات ورؤية استشرافية لتعزيز الشمول المالي في وكالة البويرة رقم 462	72
	72

فهرس الجداول:

رقم	عناوين الجداول	الصفحة
01	موارد و استخدامات البنك التجاري	20
02	مؤشرات قياس كل بعد	34
03	مؤشرات امتلاك الاشخاص للحساب الجاري (2009-2024)	64
04	نسبة تطور عدد حساب التوفير خلال الفترة (2009-2024)	65
05	نسبة تطور حساب التوفير للأشبال(2009-2024)	66
06	العدد الاجمالي للحسابات خلال الفترة (2009-2024)	68
08	تطور الحسابات المصرفية وفق الفئات	69
09	تطور نسبة امتلاك البطاقة المصرفية	70
10	تطور عدد القروض الممنوحة	72

فهرس الأشكال:

رقم	عناوين الأشكال	الصفحة
01	البنك التجاري كوسيط مالي	6
02	محاور استراتيجية الشمول المالي في الأردن	39
03	سياسات تعزيز الشمول المالي	46
04	الهيكل التنظيمي لوكالة عبان رمضان	60
05	النسبة المئوية لتطور حساب التوفير	66
06	النسبة المئوية لتطور حساب التوفير للأشبال	67
07	نسبة الحسابات للعدد الإجمالي	68

قائمة الملاحق:

رقم	عناوين الملاحق
01	الحالة الشهرية للحسابات المفتوحة الى غاية افريل 2024
02	حالة القروض الممنوحة لتشغيل الشباب ANSEJ الى غاية نهاية الثلاثي الأول 2024
03	حالة القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية للتامين عن البطالة الى غاية نهاية الثلاثي الأول 2024
04	حالة القروض الممنوحة في ايطار التحدي الى غاية نهاية الثلاثي الأول 2024
05	حالة القروض الممنوحة في ايطار القرض الفلاحي الرفيق الى غاية الثلاثي الأول 2024

مقدمة

مقدمة

حرصت البنوك التجارية على ضرورة تحقيق الشمول الماليالذي يدعو الى منح الاهتمام المتزايد الى قطاعات المجتمع كافة للمشاركة في الحصول على الحد الادنى من الخدمات المصرفية والمالية لكافة افراد المجتمع مع تقديم واعطاء عناية خاصة ومتميزة للفئات والشرائح ذات الدخل المحدود واصحاب المؤسسات الريادية الصغيرة والمتناهية الصغر بشكل يحقق الكثير من المنافع ومصلحة المجتمع . ويعمل الشمول المالي على امكانية الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية بشكل يسير وآمن وبما يتناسب مع حاجات ورغبات مختلف شرائح المجتمع سواء كانت هذه الخدمات منها التوفير والايداع أو تمويل أو تأمين أو خدمات دفع وتحويل الكتروني وبتكلفة معقولة.

وقد حظيت أبعاده وتأثيراته في الآونة الأخيرة، باهتمام واسع من قبل البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث بات واضحاً الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الشمول المالي، منطلقين من أهميته الكبيرة في الحد من الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي، ومن خلال ذلك يتحتم على الدول أن تضع الشمول المالي ضمن أولوياتها على الصعيد المحلي والدولي .حيث تواجه هذه الدول ومن بينها الجزائر الكثير من المعوقات والمشاكل التي تزيد من صعوبة تعزيز الشمول المالي. و من هذا المنظور، تتطلب جهود تعزيز الشمول المالي مجموعة من الشروط الأساسية لتوسيع نطاق النظام المالي الرسميمن خلال البنوك التجارية التي تعتبر دعامة أساسية في انشاء نظام مالي شامل و مستدام يعزز النمو الاقتصادي و الرفاهية الاجتماعية، وبالتالي تطوير استراتيجيات فعالة، ومن اجل معرفة مدى مساهمة البنوك التجارية على تحقيق الشمول،كانت دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عبان رمضان ولاية البويرة نموذجا.

ومنه سنحاول طرح الاشكالية التالية:

- ✓ **ما مدى مساهمة البنوك التجارية في تحقيق الشمول المالي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عبان رمضان ولاية البويرة نموذجا**

للإجابة على الإشكالية الرئيسية يتم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية كالآتي:

1 ـ ماالمقصود بالبنوك التجارية؟

2–ماهي اليات تعزيز الشمول المالي المتبعة من طرف البنوك التجارية ؟

وللإجابة علىالإشكالية يتم صياغة مجموعة من الفرضيات قد تساعد على تحديد معالم الدراسة كالآتي:

❖ **الفرضيات:**

1 ـ البنوك التجارية تعتبر جزءًا أساسيًا من النظام المالي والاقتصادي في أي بلد.

2 ـ لتعزيز الشمول المالي، تتبع البنوك التجارية مجموعة من الآليات لجعل الخدمات المالية متاحة وميسرة لجميع فئات المجتمع.

❖ **أسباب اختيار الموضوع**

- حداثة موضوع الشمول المالي وربطه بأداء البنوك التجارية في الوقت الحالي وتزايد الأبحاث من خلال المؤتمرات الدولية والملتقيات في بعض بلدان العالم.
- قلة الدراسات حول الشمول المالي وأداء البنوك التجارية.
- ارتباط الموضوع بمجال التخصص اقتصاد نقدي وبنكي.
- محاولة إبراز علاقة الشمول المالي بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

❖ **أهمية الدراسة:**

ـ تكمن الفائدة من اختيار هذا الموضوع نضرا للدور الذي تلعبه البنوك التجارية في الاقتصاد بما تحققه البنوك التجارية من منفعة كبيرة، وذلك كون الجميع يبحث عن الأسباب والطرق المساعدة من أجل تمويل التنمية الاقتصادية و النهوض بها.

ـ تنبع أهمية الموضوع في تسليط الضوء على واقع البنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 462.

ـ الربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي.

❖ **الدراسات السابقة:**

1. دراسة بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي تجربة كينيا نموذجا ،–مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، المؤتمر الدولي الاول "الافتراضي": التحول الرقمي في عصر المعرفة) الواقع، التحديات، الانعكاسات(، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر ،2020/07/12، العدد ،06 حيث هدفت الدراسة إلى إبراز دور الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي خلال التركيز على أساسيات الشمول المالي و علاقته بالتحول الرقمي، بأخذ تجربة كينيا نموذجا من خلال عرض و تحليل مؤشرات الشمول المالي على ضوء خدمة الهاتف المحمول، وتوصلت الدراسة إلى فعالية تجربة كينيا في مجال تعزيز الشمول المالي عن طريقة هذه الخدمة .

وتكمن أوجه الشبه بين هذه الدراسة ودراستنا من حيث التطرق لموضوع الشمول المالي أما أوجه الاختلاف تمثلت في كون أن هذه الدراسة تناولت دور الخدمات المالية الرقمية ممثلة في خدمة الهاتف المحمول بكينيا.

2. صندوق النقد العربي،2015،" العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي "،تقرير صادر عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية سعى هذا التقرير الى تبيان ترابط بين الشمول المالي وكل من الاستقرار المالي من النتائج ابرزها ان التقدم في الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي كما يساهم في النمو الاقتصادي والكفاءة المالية بالإضافة الى تحسين الجانب الاجتماعي مما يتوجب على الجهات الرقابية والبنوك المركزية إيلاء أهمية اكبر لعملية توفير البيانات والمعلومات للاستفادة منها في عملية تطبيق الشمول المالي وارتباطه بكل من الاستقرار المالي وحماية المستهلك.

وتكمن أوجه الشبه بين هذه الدراسة ودراستنا من حيث التطرق لموضوع الشمول المالي أما أوجه الاختلاف تمثلت في كون أن هذه الدراسة تناولت العلاقة الموجودة بين الشمول المالي والاستقرار المالي.

❖ **حدود الدراسة:**

- **الحدود الزمنية:** تم دراسة الشمول المالي خلال الفترة 2009–ماي2024.
- **الإطار المكاني: تمت** هذه الدراسة في وكالة البويرة **462.**

❖ **أهداف الدراسة:**

بناءا على ما يتناوله موضوع تعزيز الشمول المالي عن طريق البنوك التجارية وللإجابة عن التساؤل الأساسي في إشكالية البحث فإن هذه الدراسة تهدف إلي:

- أهمية البنوك في تحقيق الشمول المالي.
- القاء الضوء على المفاهيم المختلفة للشمول المالي.
- توجيه هذه المذكرة للمهتمين بموضوع تحقيق الشمول المالي من طرف البنوك التجارية.
- إبراز دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تحقيق الشمول المالي.

❖ **المنهج المتبع:**

من أجل الإجابة عن الإشكالية السابقة و الوصول إلى الأهداف المرجوة نستخدم المنهج الوصفي لبناء إطار نظري لمفاهيم البنوك التجارية و الشمول المالي ونوضح العلاقة بينهما،بالإضافة إلى ذلك

نعتمد على معطيات إحصائية من جداول و أشكال كدعم للمعلومات التي نقدمها يعتبر تطبيق دراسة حالة في الجانب التطبيقي جوهريًا

❖ **صعوبات الدراسة**

- حداثة الموضوع
- ندرة المراجع (الكتب)
- قلة المعلومات المقدمة من طرف البنك

❖ **أقسام الدراسة:**

للإجابة عن الإشكالية السابقة وبلوغ الاهدافالمرجوة،نقوم بتقسيم هذا البحث إلى فصلين بالإضافة الى مقدمة وخاتمة حيث نتناول في:

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية و الشمول المالي الذي يشمل ثلاث مباحث وكل مبحث فيه ثلاث مطالب بحيث نتناول في المبحث الأول مفاهيم عامة حول البنوك التجارية من نشأة وأهم وظائف البنوك التجارية و ميزانية البنك التجاري ، أما في المبحث الثاني نتطرق فيه إلى نشأة ومفهوم الشمول المالي مع اهمية الشمول المالي ومؤشرات قياسه واليات واستراتيجيات الشمول المالي و في المبحث الأخير خصص للدراسة مبادرات واليات تحقيق الشمول المالي واهم السياسات والتحديات التي تعزز الشمول المالي وعلاقتها بالبنوك التجارية .

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لتعزيز الشمول المالي لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية تحتوي على مبحثين و كل مبحث فيه ثلاث مطالب، بحيث نتناول في المبحث الأول تقديم عام للبنك من نشأة و اهداف و مهام و وظائف، اما في المبحث الثاني نقوم بتشخيص لواقع الشمول المالي في وكالة 462 مع دراسة المؤشرات و الاليات و المبادرات في سبيل تحقيق الشمول المالي .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لدور البنوك التجارية في تحقيق الشمول المالي

تمهيد:

تُعتبر البنوك التجارية من أبرز المؤسسات المالية الفعّالة، وهي من الدوافع الرئيسية للتنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، نظرًا للأدوار المالية الحيوية التي تقوم بها في تعزيز النشاط الاقتصادي. تتمثل هذه الأدوار في قبول الودائع وتقديم القروض، كما تلعب البنوك التجارية دورًا هامًا في تعزيز الشمول المالي. حيث تساهم في رفع كفاءة الاقتصاد وتوفير التمويل الضروري لجميع القطاعات لتعزيز نشاطها بشكل كامل.

ومما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

- **المبحث الأول:**الإطار النظري حول للبنوك التجارية.
- **المبحث الثاني:** عموميات حول الشمول المالي.
- **المبحث الثالث:** روافد البنوك التجارية ومبادراتها لتعزيز الشمول المالي.

المبحث الأول:الإطار النظري للبنوك التجارية

تعود أهمية البنوك التجارية لتاريخ نشأتها، وذلك بالإضافة للوظائف التي تقوم بها من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المفاهيم حول البنوك التجارية وإلى أهم المبادئ والأهداف التي قامت على أساسها بالتفصيل فيما يلي:

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية

تلعب البنوك التجارية دورًا حيويًا في تعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي. يعد البنك التجاري أحد أهم الأعمدة الأساسية في النظام المالي، حيث يتولى مجموعة من الوظائف المالية الحيوية التي تسهم في دعم الاقتصاد وتعزيز النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية

تختلف نشأة البنوك من كاتب لآخر، فالبعض يرجعها إلى قدم المعاملات التجارية، و البعض يرجع نشأتها إلى نشأة النقود و الحاجة إلى حمايتها و نقلها و تداولها، إلا أن الثابت في العصر الحديث بأن نواة البنوك الحديثة يرجع إلى القرون الوسطى، و ذلك من خلال تطور نشاط الصيارفة الذين كانوا يقبلون الودائع مقابل إيصالات أو شهادات الإيداع ويحصلون مقابل ذلك على عمولة[1] .

ومع مرور الوقت لاحظ الصاغة أن هناك حجم كبير من الأموال يبقى في خزائنهم للحفظ، فقام الصاغة باستثمار جزء من هذه الاموال والاحتفاظ بجزء آخر كاحتياط للحالاتالطارئة، كما لاحظ المودعون بأن الصاغة يستفيدون من أموالهم الأصلية،فطالبوا بعائد على ذلك وهو ما أصبح يعرف حاليا بالفوائد.

ومن هنا نشأة نواة أول بنك في إيطاليا عام **(1157)**ثم بنك "برشلونة " **(1401)** و كان يقبل الودائع و يخصم الكمبيالات ، أما أقدم و أول بنك حكومي فقد تأسس في البندقية " فينيسا " عام **(1587)** و جاء بعده بنك " أمستردام " عام **(1609)** غرضه حفظ الودائع و تحويلها من ثم بنك " فرنسا "عام**(1800)**[2]

ولم تقف ممارسة الصيارفة عند هذا الحد،بحيث يسمحون لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم مما سبب في النهاية إفلاس عدد من بيوت المصرفية، الأمر الذي دفع المفكرين في أواخر

[1] خالد أمين عبد الله ،**العمليات المصرفية** ، دار وائل للنشر ، الاردن، الطبعة 2 ، 2000 ، ص15

[2] شاكر القزويني ، **محاضرات في إقتصاد البنوك** ، ديوان مطبوعات الجامعية ، الطبعة الخامسة ، 2011/2004 ، ص ص26، 27

القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء بيوت مصرفية حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها.

أما مع مطلع القرن التاسع عشر والذي صاحب معه تدخل الدولة في أعمال البنوك ومن بينها حق إصدار الأوراق النقدية على بنوك معينة عرفت بالبنوك المركزية،وأصبح مهمة البنوك التجارية خلق نقود الودائع،وأهم ما يميز البنوك التجارية في الوقت الحاضر هو أن البنوك الحالية تقدم قروض تفوق قيمتها بكثير عن قيمة الأموال المودعة لديهم ويطلق على هذه العملية خلق النقود[1].

وفي أواخر القرن **19**ومع بلوغ الرأسمالية مرحلتها الاحتكارية بدأت تظهر حركة التركز في البنوك بواسطة الاندماج،وظهرت تقسيمات البنوك حيث أصبحت تسمى باسم القطاع الذي تتخصص في تمويله كالبنوك الزراعية،الصناعية، التجارية والعقارية وخاصة بعد تشكل المنظمة العالمية للتجارة **1994** ظهر الاتجاه نحو البنوك الشاملة التي تجمع بين الوظائف التقليدية والمنظومة البنكية الواحدة[2].

الفرع الثاني: مفهوم البنوك التجارية

لقد وردت عدة تعريفات للبنوك التجارية نذكر منها:

- يعود أصل كلمة بنك إلى الكلمة الايطالية بانكو**BANCO**وهي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة،ثم أصبحت فيما بعد تعني المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات، ثم بعدذلك أصبحت تدل على المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقود[3].
- البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تعمل كوسيط بين المدخرين والمقترضين من أجل الاستثمار أوشراء منازل وغيره، إذن البنك التجاري هو مؤسسة مالية تقبل الودائع وتمنح القروض وهذهالودائع يمكن تحويلها على شكل صك أو حسابات توفير[4].
- يعرف البنك بأنه عبارة عن مؤسسة مالية تتاجر بالنقود ولها غرض رئيسي وهو العمل كوسيط بين رؤوس الأموال التي تسعى للبحث عن مجالات الاستثماريين مجالاتالاستثمارالتي تسعى للبحث عن رؤوس الأموال[5].

---

[1] طاهر فاضل البياتي ، **المصارف و النظرية النقدية** ، جامعة العلوم التطبيقية الأكادمية العربية للعلوم المالية و المصرفية ، ص 142.

[2] رشاد العصار ، رياض الحلبي ، **النقود و البنوك** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة 1 ، عمان 2000 ، ص 63

[3] شاكر القزويني ، **مرجع سبق ذكره** ص 24

[4] أبو قاسم الطبولي ، **مبادئ الإقتصاد التحليلي الكلي** ، الطبعة الثانية ، دار الكتب الوطنية بنغازي ، 1997 ، ص112

[5] حسين محمد سمحان ، إسماعيل يونس يامن ، **إقتصاديات النقود و المصارف** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة 1 ، عمان ، 2011 ، ص 101

- هي بنوك تجمع أموال الزبائن في صورة ودائع، وتوظفها في عمليات عديدة كتشجيع التجارة الخارجية وقبول خصم الكمبيالات، وهي مؤسسات مالية دورها قبول الودائع بأشكالها المختلفة ومنح الائتمان بصورة مباشرة إلى المقترضين أو من خلال الأسواق المالية[1]

تعرض المشرع الجزائري إلى تعريف البنوك التجارية من خلال قانون النقد والقرض رقم**90/**مؤرخ في**14**أفريل**1990** في مادته **114**التي تنص على ما يلي[2]:

" تعتبر البنوك التجارية أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات في المواد من**110** إلى **113**من هذا القانون "وهذه العملياتهي:

1) تلقي الودائع من الجمهور ومختلف ادخاراتهم، هذه الأموال المحصلة عليها توضع في البنوك على شكل ودائع، مع منح حق إستخدامها لكن بشرط إعادتها لهم.
2) القيام بمنح القروض.
3) توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر علىإدارتها.

من التعاريف السابقة نستنتج تعريف شامل للبنوك التجارية كما يلي:

"هي المؤسسات التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو الآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي و مباشرة عمليات التنمية والادخار و الاستثمار المالي في الداخل و الخارج بينما في ذلك المساهمة في إنشاء مشروعات و مايستلزم من عمليات مصرفية تجارية و مالية وفق للأوضاع التي يقررها البنك المركزي ."[3]

ومن خلال هدا يمكننا ادراج العمليات التي تقدمها البنك التجاري في الشكل التالي :

[1] صادق راشد الشمري، **إدارة العمليات المصرفية**، ، دار اليازوري لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،2016 ، ص170.

[2] ناصر داوي عدون ، واخرون ، **مراقبة التسيير في المؤسسات الإقتصادية** ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2003 ، ص 61

[3] عبد الغفار حنفي ،**الأسواق و المؤسسات المالية** ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2000 ،ص 24

الشكل رقم (01) : البنك التجاري كوسيط مالي

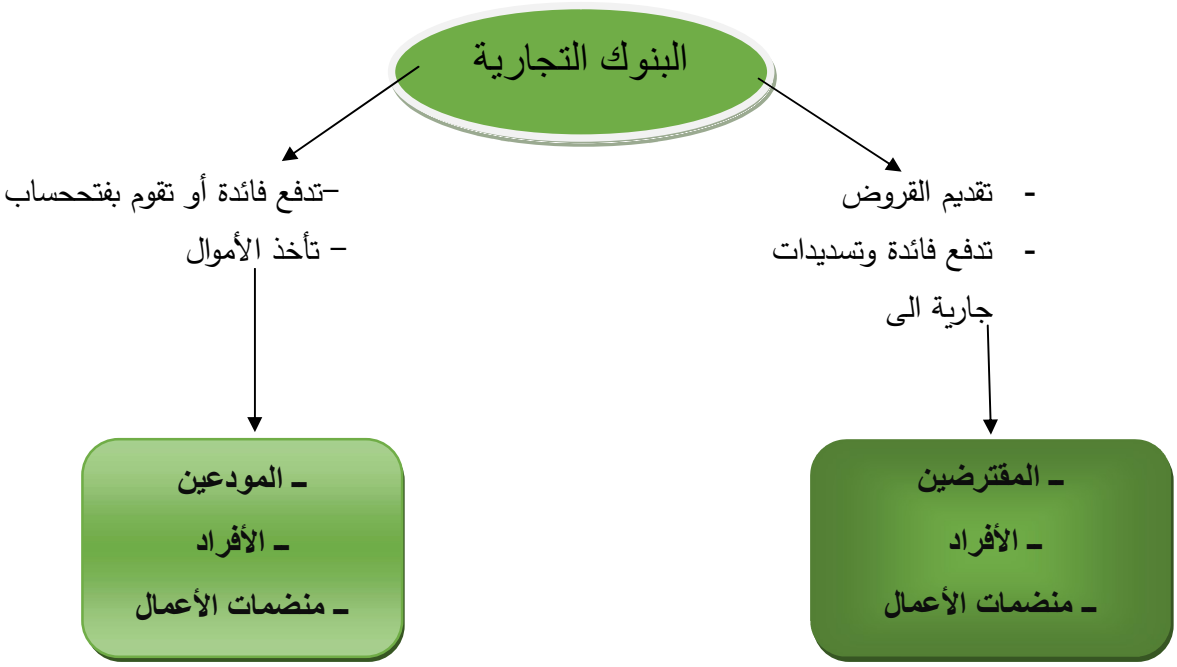

المصدر: منإعداد الطالبتين من اعداد الطالبتين باعتماد على معلومات سابقة

الفرع الثالث: انواع واهداف البنوك التجارية

تنوع أهداف وأنواع البنوك وتتأقلم مع احتياجات العملاء وظروف السوق، سواء على الصعيد المحلي أو العالمي. تلعب جميعها دورًا بارزًا في دعم النشاط الاقتصادي

1.انواع البنوك التجارية

تعد أنواع البنوك متنوعة وتلعب جميعها دورًا مهمًا في دعم النظام المالي ونذكر منها:

– **البنك المركزي**:يقف على قمة الجهاز البنكي سواء من ناحية الإصدار النقدي أو من ناحية العمليات المصرفية، وهو الأداة الرئيسية التي تتدخل الحكومة لتنفيذ سياستها الاقتصادية.

– **البنوك التجارية** :وهيمن أقدم أنواع البنوك من حيث النشأة وأكثرها عددا وأكبرها أهمية، وتعتبر البنوك التجارية في صورتها المعاصرة أحفادا شرعيين للصيارفة والصاغة والمرابين. ويرجع استخدام صفة التجارية لوصف هذه البنوك إلى أن ظهورها ونشأتها وتطورها ترافق مع ازدهار التجارة في عصر النهضة وإلى الاعتقاد الذي ساد في إنكلترا في القرن 19،من أن البنوك التي تتحمل ديونا والتزامات تحت الطلب يجب عليها أن تقصر نشاطها على منح الائتمان قصير الأجل فقط الذي يقصد به تسيير النشاط التجاري عادة[1].

[1]أحمد زهير شامية ،**النقود و المصارف** ، دار زهران للنشر ، الأردن ، 1994 ، ص272.

غير أن تعاظم الدور الذي تضطلع به البنوك التجارية في الحياة الاقتصادية جعل منها ممولا رئيسيا، إذ لم تعد تتعامل مع القروض قصيرة الأجل، إنما أصبحت تمنح أيضا قروضا متوسطة وطويلة الأجل[1].

-**البنوك المتخصصة**:يمكن تعريف البنوك المتخصصة على أنها " مؤسسات مالية أنشئت لتمويل وخدمة قطاع معين أو شريحة معينة وهي بنوك تنموية و منها من يقبل الودائع ومنها من لا يقبلها وهذا يعتمد على القانون وعلى مصادر البنك الرئيسية " وهي بنوك يرتكز نشاطها على التمويل طويل الأجل يمتد لأكثر من 10 سنوات و تقومبعمليات متخصصة يحتاج تمويلها إلى خبرات خاصة و معرفة بطبيعة العمليات الإنتاجية[2].

ومن أهم الدول التي تأخذ بمبدأ التخصص البنكي إنجلترا وفرنسا والكثير من الدول النامية، ومن مبررات مبدأ التخصص البنكي بروز الحاجة إلى بنوك تتلاءم واحتياجات مختلف القطاعات، إضافة إلى التقليل من مخاطر الائتمان بفضل اقتصار العمل البنكي على قطاع معين، مما يجعله أكثر كفاءة، ذاك أن التطورات البنائية التي صاحبت التنمية الاقتصادية وخاصة تلك المرتبطة بنمو القطاعات، قد أدت إلى ظهور مؤسسات متخصصة تمارس نشاطا متزايدا في عملية التمويل، ومن البنوك المتخصصة نجد

- **بنوك التنمية الصناعية**:وتختص هذه البنوك بتمويل النشاط الصناعي فهي تقوم بمنح القروض أو بضمان أرض مصنع أو مبانيه أو آلاته، كما تقوم أيضا بتمويل العمليات الجارية في مجال الصناعة .
- **بنوك الاستثمار**: تقوم هذه البنوك بتمويل المشروعات إما عن طريق الإسهام في رؤوس أموالها أو في منحها القروض المتوسطة والطويلة الأجل إضافة إلى ذلك تقوم بنوك الاستثمار بتقديم التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل لتمويلمصروفات التشغيل [3] .
- **بنوك التنمية الفلاحية**: لقد كان ظهور هذه البنوك نتيجة لتطبيق الإصلاح الفلاحي في البلاد النامية والذي نتج عنه حدوث تغيرات بنائية في القطاع الفلاحي مما أدى إلى نمو الوحدات الإنتاجية الصغيرة والتي تحتاج أن تحاط بائتمان فلاحي إنتاجي وتسويقي بظروف وأسعار ميسرة، وتقدم خدمات إلى القطاع الفلاحي عن طريق تمويل شراء البذور والأسمدة والمبيدات واستئجار الآلات الفلاحية والمساهمة في تنمية الثروة الحيوانية، وبما أن هذه

[1]محمود يونس، محمد عبد النعيم مبارك ،**أساسيات علم الاقتصاد** ، الدار الجامعية ، بيروت ، دون تاريخ ص 351.
[2]جميل الزيدانيين السعودي ، **أساسيات في الجهاز المالي** ، دار وائل للطباعة والنشر ،عمان، 1999 ، ص 167.
[3]خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية**، دار وائل للنشر، عمان، 2000 ،ص 20.

الخدمات الفلاحية تعتمد على دورات موسمية، ولذلك تكون فترات التمويل مرتبطة بالمواسم الفلاحية .

- **البنوك العقارية:** وهي بنوك تقوم بتقديم القروض اللازمة لشراء الأراضي والعقارات وتمويل عمليات البناء، ومعظم القروض التي تقدمها هذه البنوك تكون طويلة الأجل.
- **بنوك الادخار**: ويقوم هذا النوع من البنوك بتجميع المدخرات الصغيرة وحفظها، وفي الجزائر كان الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط يتولى هذه المهمة غير أنه حاليا يهتم بجمع المدخرات وتوزيعها في قروض موجهة للسكن.
- **بنوك التجارة الخارجية:** وهي بنوك تختص في تمويل التجارة الخارجية عن طريق مختلف صور القروض التي تقدمها بالإضافة إلى التسهيلات الخاصة بعمليات المبادلة[1].
- **بنوك الأعمال:** وهي بنوك ذات طبيعة خاصة (ليس لها جمهور داخل وخارج) وتقتصر عمليا علىالمساهمة في تمويل وإدارة المنشآت الأخرى، عن طريق إقراضها أو الاشتراك في رأسمالها والاستحواذ عليها ، كما تقوم بنوك الأعمال بإصدار الأوراق المالية ، وتتعامل أساسا في السوق المالية .كما أن للتخصص البنكي مبرراته فإن لعدم التخصص مناصروه، ومن الحجج القوية لإسناد هذا النظام:

تقليل المخاطر البنكية عن طريق توزيعها على قطاعات متعددة وعدم حصرها في قطاع واحد، كما أن هذا النظام يسمح بالاستفادة من ودائع الجمهور في تمويل كل القطاعات الاقتصادية وعدم حصرها في القطاع التجاري[2].

- **البنوك الإسلامية** :وهي بنوك حديثة النشأة تسعى إلى التخلي عن سعر الفائدة أخذا وعطاءا، حيث لها مفهومها الخاص عن المعاملات البنكية، فهي تقبل الودائع تحت الطلب وودائع الادخار والاستثمار طبقا لمبدأ المشاركة في الربح[3] .كما تقوم بتمويل الغير في ظل مبدأ المشاركة في الربح.أو في ظل أنواع أخرى من التمويل كالمرابحة، المضاربة،ويعد بنك البركة في الجزائر نموذج لهذا النوع من البنوك .

كما أن المتطلع على التطورات البنكية يلاحظ ظاهرة جديدة، تتمثل في البنوك الشاملة والتي تسعى إلى تنمية مواردها المالية من كافة القطاعات الاقتصادية، كما تقدم القروض لكل القطاعات، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في حركة الودائع ومواجهة المخاطر البنكية.

---

[1] شاكر القزويني، **مرجع سبق ذكره**، ص. 32

[2] محمد عبد العزيز عجمية ، مصطفى رشدي شيحة، **النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية** الإسكندرية ، 1987 ، ص 129

الفرع الرابع:اهداف البنوك التجارية

تنقسم اهداف البنوك الى:

- **أهداف عامة:**وهي الأهداف التي تتعلق بالسياسة العامة للبنك، مثل تحقيق النمو في حجم ربحية البنك بمعدلات أكبر من المنافسين في السوق المصرفية.
- **أهداف وظيفية:**وهي تلك الأهداف التي تتعلق بالنواحي التنفيذية، مثل الأهداف التي تتعلق بالعلاقات البنك مع العملاء واختيار العملةوغيرها ...

1 . **الربحية Profitabilité** : الهدف الرئيسي للبنوك التجارية هو زيادة الربحية لتعظيم العائد على حقوق الملكية، وفي سبيل إنجاز هذا الهدف تتجه إدارة البنوك إلى زيادة نصيب البنك من الودائع، ومن المحتمل أن ينجم عن زيادة الودائع زيادة في الطلب على القروض وارتفاع في هامش الفائدة إلا أن هذه الاستراتيجية في الوقت الذي تزيد الأرباح يقابلها زيادة في عدد الأسهم وانخفاض في حصة السهم العادي من الأرباح المتحققةكما أن تعظيم ربحية السهم لا يعني بنفس الوقت تعظيم عائد المالك وذلك لان تعظيم ربحية السهم لا يأخذ بنظر الاعتبار أمرين مهمين هما القيمة الزمنية للنقود و المخاطر[1].

2 . **السيولة Liquidité** : وهي قابلية الأصل لتحويل نقد ا بسرعة وبدون خسارة من أجل مواجهة الالتزامات مستحقة الدفع ، والسيولة أول ما تهتم به البنوك التجارية من ناحية التشغيل[2]،تعني قدرتها على مواجهة سحوبات المودعين ومواجهة طلب العملاء على القروض، فمعظم موارد البنك تمثل ودائع تستحق لفترة قصيرة، ولذلك يجب على البنك أن يكون مستعدا باستمرار للوفاء بسحوبات المودعين على ودائعهم في أي لحظة، وهي سمة تميز البنوك التجارية عن منشآت الأعمال التي تستطيع أن تؤجل ما عليها من مطلوبات أو ديون لفترة معينة [3].وعليه فإن البنك يجب أن يحتفظ بسيولة مناسبة ، بحيث يتأثر مبدأ السيولة بعاملين :

- **درجة ثبات الودائع:**ويقصد بهادرجة حركة الودائع وسرعتها ومدة بقائها في البنك قبل أن يتم سحبها، فالودائع الجارية أكثر سرعة في الحركة من ودائع التوفير وودائع لأجل، وعلى أساس هذه النسبة يستطيع البنك أن يحدد حجم السيولة التي يحتفظ بها.
- **سيولة العملية الائتمانية:**والمقصود بها هو سرعة وسهولة تحويل العملية الائتمانية إلى نقود، وسرعة العملية الائتمانية هي الفترة الزمنية المحصورة بين منح القرض واستحقاقه، فإذا كانت الفترة قصيرة فإن العملية الائتمانية تتسم بسيولة عالية.

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، **إدارةالبنوك التجارّة والاعمال المصرفيّة**، دار وائل للنشر و التوزّع،الاردن،الطبعة1،2015،ص 22

[2] محمد عزت فزلان ، **إقتصاديات البنوك و المصارف** ، دار النهضة الحديثة ،الطبعة 1 ، 2002 ، ص296

[3] هيل عجمي جميل الجنابي، **مرجع سبق ذكره**، ص 24-25

. **الأمانSafety:** وهو أن تحمي البنوك نفسها من مخاطر التصفية الإجبارية، أي مخاطر عدم التسديد العملاء للقروض التي منحت لهم[1]،كما يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن **10%** و هذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء منأموال المودعين والنتيجة هي إعلان إفلاس البنك[2].

-**النمو:**يصل البنك إلى هدف النمو من خلال تعظيم أرقام نشاط الإقراض و الإيرادات النتيجة عنه و التي لا تتم إلا بجهد مكثف يراعي مبدأ الإقراض و جلب عملاء متميزين و التقييم المستمر لسياسات البنوك المنافسة ، بحث يجب على البنك تحقيق التوازن في نمو البنك الذي يتناسب مع حجم موارده ، و الفرص التسويقية المتاحة مع درجة العائد الممكن تحقيقه و درجة المخاطرة .

تتبنى البنوك التجارية سلسلة من الأهداف التي ترتكز على السمات المشار إليها في السياق المالي الحالي. هذه الأهداف تشمل:

- تحقيق أقصى درجة من الربحية من خلال زيادة الإيرادات طالما أن الجانب الأكبرمن التكليف هو من النوع الثابت.
- تجنب التعرض البنك لنقص شديد في السيولة لما لذلك من تأثيركبير على ثقة المودعين فيه.
- تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين.

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي ،**إدارة البنوك التجارية** ، دار المنهل ، الطبعة 1 ، السعودية ، 2000 ، ص295

[2] منير إبراهيم هندي،**إدارةالبنوك التجارية مدخل إتخاذالقرارات**،المكتب العربي الحديث،الاسكندرية،مصر، الطبعة3،2000،ص12.

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية

يوجد لدى البنوك التجارية نوعان من الوظائف الاساسية تقوم بها بالإضافة إلى خدمات أخرى تقليديةوحديثة ولكل وظيفة عوامل عديدة تحدد حجمها وطبيعتهالذا سنتطرق فيمايلي إلى أهم وظائف البنوك التجارية[1]

الفرع الأول: وظائف البنوك التجارية

وظائف البنوك التجارية تشمل مجموعة واسعة من الأنشطة والخدمات التي تهدف إلى تلبية احتياجات العملاء ودعم النشاط الاقتصادي. إليك مدخل حول بعض الوظائف الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية:

الوظائف التقليدية للبنوك التجارية: وتتمثل في:

ـ قبول الودائع: تتجسد هذه الوظيفة في الطرق و الأساليب التي تقترض بها المصارف التجارية أموال المدخرين [2]،وتعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية لذلك تحرص البنوك على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي و الادخاري، حيث تمثل الوديعة التزاما على البنك بصفة المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة ، وتقبل البنوك التجارية الودائع بجميع أنواعها من الأفراد و المؤسسات و الهيئات .

ـ منح القروض و السلفيات: وهي من أهم الوظائف التي يمارسها البنك التجاري منذ ظهوره [3]، و هي على نوعان قروض بدون ضمان تمنح للمتعاملين الرئيسين مع البنك كونه متأكد من مركزهم المالي ، لأنه في الأصل البنك التجاري لا يقوم بتقديم قروض بدون ضمانات ، و النوع الثاني قروض بضمانات مختلفة.

ـ خلق نقود الودائع:تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية لما لها من تأثير على الإقتصاد الوطني، وما يترتب عليها من زيادة في كمية النقود المتداولة في المجتمع الاقتصادي،

و تتركز هذه الوظيفة على عاملين :

- توفر مقدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها في أي وقت.

[1] خالد أمين عبد الله ،**مرجع سبق ذكره** ، ص36

[2] جمال لعمارة ، **المصارف الإسلامية** ، دارالنبأ ، الجزائر ، 1996 ، ص23

[3] صالح الأمين الأرباح ، **إقتصاديات النقود و المصارف** ، مطبعة الدار الجماهرية ، ليبيا ، 1991 ، ص 37

- وجود تدفق مستمر من إيداعات بعض العملاء يساوى على الأقل مسحوبات البعض الآخر من ودائعهم

-**تقديم خدمات أخرى:**وتقوم البنوك التجارية إلى جانب وظائفها الرئيسية المشار إليها مجموعة من الوظائف الأخرى والخدمات التي تعتبر ثانوية تتمثل أهمها فيما يلى[1]:

- تحصيل مستحقات عملائها من مختلف مصادرها ودفع ديونهم لمستحقيها سواء كان ذلك داخل الدولة أو خارجها.
- إصدار الأوراق المالية في شكل أسهم أو سندات نيابة عن عملائها وتسويق هذه الأوراق في سوق المال.
- التعامل في المعاملات الأجنبية بيعا وشراء.
- إصدار خطابات الضمان.
- القيام بوظيفة أمناء الإستثمار لحساب العملاء يحتاج لديهم الوقت و الخبرة.

الوظائف الحديثة للبنوك التجارية:نتيجة لتطور النشاطات الإقتصادية وما يلاحظ من تطورات في كل من عمليات الإقراض و الإيداع على مستوى الدولة ، أدى إلى ظهور وظائف حديثة تتماشى مع التطورات الحاصلة على مستوى البنوك التجارية ، نذكر منها[2]:

- تمويل التجارة الخارجية إذ تقوم البنوك بدور الوسيط في المعاملات الخارجية .
- المساهمة في تمويل المشروعات المخاطرة .
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية من خلال تمويل قصير طويل و متوسط الأجل .
- تقديم كفالات وخطابات الضمان للعملاء.
- تحويل الأموال الضرورية للعملاء إلى الخارج .
- التأجير التمويلي .
- خدمات الإرشاد و النصح المالي .
- تحليل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة و صرف الشيكات المسحوبة عليها .
- خدمات بطاقة الائتمان.
- إصدار شيكات سياحية.
- تقديم خدمات إستثمارية للمضاربة في الأسهم .

[1] عبد النعيم محمد مبارك ، **مبادئ الإقتصاد** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1997 ، ص 432، 433

[2] عبد المطلب عبد المجيد ، **النظرية الإقتصادية و تحليل جزئي و كلي للمبادئ** ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 346

ـ الإستثمار غير مباشر في الأوراق المالية من خلال بيع وشراء الأسهم و السندات تبعالإرتفاع و إنخفاض أسعارها .

ـ بعض الوظائف الأخرى[1]:

ـ إستبدال العملات الوطنية بالأجنبية و العكس .

ـ منح فوائد على ودائع العملاء

ـ تأجير البنك خزائن صغيرة لعملائها يحتفظون فيها بمنقولاتهم الغالية من أوراق مالية نقود مجوهرات و غيرها.

ـ إدارة أعمال وممتلاكات العملاء وتقديم الإستثمارات الإقتصادية و المالية لهم من خلال دائرة مختصة.

ـ النشاط المصرفي يتأثر بالبيئة الإقتصادية السائدة من حيث دينامكية الأعوان الإقتصادية النمو الإدخار.

المطلب الثالث: ميزانية البنك التجاري

يقصد بموارد البنوك التجارية و استخداماتها تلك الأموال التي تحصلت عليها هذه البنوك و التي تقوم بتوجيهها و استخدامها في مجالات مختلفة بصيغة القروض و استثماراتمصرفية ، أما الموارد هي التزامات أو خصوم عليها ، و توجيه الموارد المصرفية يمثل استخداما لها .

الفرع الاول: موارد البنوك التجارية

يبين جانب الخصوم مجموع الموارد لدى البنوك التجارية ، وهي موارد ذاتية و موارد غير ذاتية سنوضحها كما يلي :

1 ـ الموارد الذاتية (داخلية): تمثل إلتزامات البنك قبل أصحاب رأس مالها[2]،و تتكون من :

أ . رأس المال المدفوع : وهو مايدفعه المساهمون من أموال ، يعنى الأموال التي حصل عليها المصرف التجاري من أصحاب المشروع عند تأسيسه أو من أية إضافات قد تطرأ عليه في المستقبل ، و يمثل رأس المال المدفوع نسبة ضئيلة من مجموع أموال المصرف (إجمالى الخصوم) ، ذلك للأسباب التالية:

ب. الأرباح غير الموزعة:وهي تلك الأرباح الذي يعتمد البنك على عدم توزعيها من إجمالي أرباحه، وهي مبالغ مؤقتة بطبيعتها حيث يتم حسابها عند تقدير الموارد المتاحة للاستخدام أو التوظيف.

[1] دوال بدر الدين ، رؤوف عبد الله ، **القروض البنكية** ، جامعة الجزائر ، 2003 ، ص24

[2] إسماعيل أحمد الشناوي ، عبد المنعم مبارك ، **إقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص253

ج ـ الاحتياطات:وهي مبالغ تكونت على مر الزمن، وتكون تحت تصرف السلطات المسؤولة في البنك في أي وقت،ومصدر هذا الاحتياطات الأجزاء المقتطعة من أرباح البنك خلال سنوات عمله،وتنقسم الاحتياطات إلى الأقسام التالية[1]:

- **الاحتياطي القانوني:** يكون البنك التجاري ملزما بتكوينه قانونا وهو نسبة مئوية يقتطعها البنك كل عام من صافي أرباحه بشكل إجباري، وذلك بحكم القانون الذي يصدره البنك المركزي .
- **الاحتياطي الخاص:** يطلق عليه بالاحتياطي الخفي يحدده مجلس إدارة البنك،وهو نسبة من الأرباح السنوية ويحتفظ به لتدعيم المركز المالي أو لمواجهة خسارة متوقعة، ويعتبر هذا الاحتياطي اختياري[2].

د ـ المخصصات: ويقصد بها الأرصدة التي يتم تحميلها إجمالي النتيجة المحققة في نهاية الفترة المالية، بغرض مواجهة الظروف الغير مرغوب فيها.

2 ـ الموارد غير الذاتية (خارجية) :و تتمثل في الأموال التي يحصل عليها البنك التجاري من خارج نطاق أمواله والتي تمثل النسبة الأكبر من إجمالي موارده و تتمثل في :

أ. الودائع المصرفية: يتكون من المبالغ التي يودعها العملاء في الحسابات الجارية، وحسابات الودائع التي يحصل منها البنك على فوائد وحسابات التوفير، تكون في صورة إيداع حقيقي يمكن للبنك التجاري إستخدامها لتقديم القروض وهي على أنواع:

ـ الودائع المصرفية تحت الطلب (الجارية): يطلق عليها البعض إسم الودائع الجارية أو الودائع الوقتية ، و مفادها أن يتفق المودع على إيداع أمواله لدى البنك دون تحديد المدة ، أن تكون الوديعة في حركة مستمرة إيداعا و سحبا لا يغير من طبيعة الوديعة الإتفاق على منح مهلة للبنك طلب العميل خاصة إذا تجاوز الطلب مبلغا معينا[3].

ـ الودائع المصرفية النقدية لأجل:تتمثل هذه الودائع باتفاق بين البنك و العميل يودع فيه مبلغ من النقود لدى المصرف مقابل الحصول على فائدة في نهاية الفترة ، و لا يجوز للمودع سحب الوديعة ولا

[1] سليمان بودياب ، **إقتصاديات النقود و البنوك** ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، 1996 ، ص 96

[2] عادل أحمد حشيش ، **أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2004 ، ص 210.

[3] طواهير محمد ، خليفي عبد الحق ، **النظام القانوني للوديعة المصرفية** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة خميس مليانة ، 2019 ، ص14.

يقل مبلغ الوديعة عن حد معين بحيث يرتفع سعر الفائدة عليها كلما زاد حجم الوديعة ، كما يحصل صاحب وديعة لأجل على سعر فائدة أعلى من سعر الفائدة على ودائع التوفير[1].

ـ الوديعة بشرط الإخطار المسبق : في هذا النوع من الودائع يستطيع العميل طلب في أي وقت ، لكن يتعين عليه أن يخطر البنك بنية لسحب قبل إتمامه بمدة يحددها الإتفاق ، و لا يمنح البنك فائدة عن هذه الوديعة أو يمنح فائدة ضئيلة لأنه بمجرد إخطاره بذلك كل ما في الأمر أنه يتمتع بمهلة تسمح له بتدبير النقود اللازمة للرد[2].

ب ـ ودائع التوفير : وهي ودائع يتم التعامل معها من حيث السحب و الإيداع بموجب دفتر خاص ، و من أهم صور الودائع الإدخارية نجد : دفاتر التوفير والإدخار التي يتزايد إنتشارها في المصارف التجارية نظرا لطبيعتها المشتركة بين الودائع الإدخارية و الجارية . و يعكس تطور أرصدة حسابات التوفير لدى البنوك التجارية تطور مدخرات القطاع العائلي وميله لإيداع هذه المدخرات لدى الجهاز المصرفي[3].

ج ـ الإقتراض من البنك المركزي : تلجأ البنوك التجارية إلى الإقتراض من البنك المركزي إذا ما إعترضها مشكل في السيولة ، فإذا لم يكفيها الإحتياطي النقدي لمواجهة طلبات المودعين لسحب مبالغ نقدية من ودائع تلجأ إلى البنك المركزي، كأوراق مالية أو أوراق تجارية أو غير ذلك من الضمانات .

الفرع الثاني : إستخدمات البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بتوزيع مواردها بين مختلف مجالات الإستثمار ، و التي تظهر تفاوتا كبيرا من حيث السيولة و تحقيق الأرباح من أجل ذلك فان البنوك تحتفظ بجزء من مواردها على شكل أرصدة نقدية و تستثمر جزءا آخر منها في أصول تتمتع بسيولة عالية ، غير أنها لا تدر ربحا كبيرا كسندات الخزينة و الأوراق التجارية ثم توزع ماتبقى من أموالها على الأنواع الأخرى من الأصول التي تكون أقل سيولة ولكنها تدر ربحا أكبر[4]، يمكن تقسيم إستخدامات البنك التجاري حسب درجة سيولتها إلى :

---

[1] هيل عجمي جميل الجنابي ، **مرجع سبق ذكره**، ص127

[2] بوعوش دليلة ، **النظام القانوني لحماية الودائع المصرفية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، جامعة قسنطينة ، 2013 ، ص 6

[3] صبحي تادريس قريصة ، مدحت محمود العقاد ، **النقود و البنوك و العلاقات الدولية** ، دار النهضة العربية للطبع و النشر ، بيروت ، 1983،ص44

[4] عاشوري صورية ، **دور نظام المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية** ، رسالة ماجستيير ،كلية العلوم الاقتادية و التجارية علوم التسيير ، جامعة سطيف ، 2011 ، ص 11 ، 12.

1 ـ الأرصدة النقدية الحاضرة: و تتمثل في السيولة من الدرجة الأولى، و هي عبارة عن أرصدة لا تحقق أي عائد للبنك التجاري، مما يحتم عليه تجنب تجميد الكثير من أمواله في هذه الأصول وإلا تعرض للخسارة و للأرصدة النقدية لدى البنك التجاري عدة أشكال منها :

أ ـ نقود حاضرة في خزينة البنك التجاري: وهي عبارة عن أوراق نقد قانونية ونقود مساعدة وعملات أجنبية، يحتفظ بها البنك في خزينته لمواجهة طلبات المودعين وتسديد قيمة الشيكات المسحوبة على ودائعهم .

ب ـ أرصدة نقدية موجودة لدى البنك المركزي:يلزم البنك المركزي البنوك التجارية بالإحتفاض لديه بجزء أو نسبة معينة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم و دائن و يحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا للمقتضيات النقدية [1].

ج ـ أصول تحت التحصيل: وهي عبارة عن أصول في مرحلة الجباية والتحصيل إذ يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية كاملة بسهولة مثل الشيكات المستحقة على البنوك الأخرى.

2 ـ حوالات مخصومة:تتميز بسيولة مرتفعة ومن الدرجة الثانية، ذات التوظيف قصير الأجل حيث يمكن تحويل هذه الأوراق إلى سيولة نقدية من الدرجة الأولى في أسرع وقت بأقل جهد و نفقة ممكنة، و تهدف إلى:

- ضمان الإسترداد و السداد و تحقيق العائد من التشغيل و منها سندات الخزينة و الأوراق التجارية

أ ـ سندات الخزينة: وهي عبارة عن دين قصير الأجل تصدره الدولة، وذلك لتغطية نفقاتها لعدم التوافق الزمني بين الإيرادات بميزانية الدولة[2]،و يكون البنك المركزي على إستعداد دائم لتحويل قيمتها إلى نقود حاضرة[3].

ب ـ الأوراق التجارية : وتشمل الكمبيالة و السند الإذني تقبل البنوك التجارية بخصمها للعملاء ، بحيث يلجأ أحد العملاء إلى البنك التجاري للحصول على نقود الحاضرة مقابل تنازل عن جزء من

[1] سلمان بودياب ، **إقتصاديات النقود و البنوك** ، المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، 1996 ، ص 137.

[2] محمد عبد العزيز عجمية ، مدحت محمد العقاد ، **النقود و البنوك و العلاقات الإقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعاة و النشر ، بيروت ، 1981 ، ص 139

[3] ضياء مجيد الموسوي ، **الإقتصاد النقدي** ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 2000 ، ص 137

قيمة الورقة التجارية التي لم يحن تاريخ إستحقاقها بعد ، كما يمكن إعادة خصمها إذ ماحتاج إلى السيولة لدى المصرف المركزي مقابل سعر إعادة الخصم و الذي يكون أقل من سعر الخصم[1].

3 ـ القروض : تمثل القروض مصدر الإيراد الأكبر للبنك و تكون على شكل نقود قانونية أو شكل إعتمادات مستندية لتمويل التجارة الخارجية .

4 ـ محفظة الأوراق المالية : تستثمر البنوك التجارية جزءا من مواردها في شراء الأوراق المالية من الاسهم و السندات نظرا لما تدره من دخل مرتفع , إذ ليس من السهل بيعها بسرعة خاصة عندما يسود الركود أسواق المال ، و قد يتطلب من أصحابها الإنتظار حتى تاريخ الإستحقاق إلا أن العائد عليها يكون كبيرا[2].

5 ـ الأصول الثابتة : تتمثل هذه الأصول في المباني التي يمارس فيها البنك نشاطه ، الأدوات و المعدات التي يستخدمها ، بالإضافة إلى بعض الأصول الأخرى التى لها صلة وثيقة بعمليات الإقراض مثل مخازن البنك التي يحتفظ بها ببعض أنواع الضمانات العينية التي تكون بحوزته[3].

وفي الجدول الآتي نبين العناصر الأساسية المكونة لميزانية البنك التجاري :

الجدول رقم (01) : موارد و إستخدامات البنك التجاري .

الإستخدامات (أصول)	الموارد (خصوم)
1 ـ أرصدة نقدية حاضرة: ـ نقود حاضرة في خزينة البنك التجاري. ـ أرصدة نقدية موجودة لدى البنك المركزي. ـ أصول تجت التحصيل . **2 ـ حوالات مخصومة:** ـ سندات الخزينة. ـ أوراق تجارية. **3 ـ القروض .** **4 ـ محفظة الأوراق المالية :** ـ أسهم وسندات غير حكومية. ـ سندات حكومية.	**1 ـ موارد ذاتية:** ـ رأس المال المدفوع. ـ الأرباح غير الموزعة. ـ الإحتياطات : ❖ الإحتياطي القانوني. ❖ الإحتياطي الخاص. **2 ـ الموارد غير الذاتية:** ـ الودائع المصرفية .

[1] عقيل جاسم عبد الله ، **النقود و المصارف** ، الجامعة المفتوحة ، ليبيا ، 1994 ، ص 256.

[2] ضياء المجيد ، **إقتصاديات النقود و البنوك** ، الدار الجامعية مؤسسة شباب الجامعة ، ص 278،279.

[3] عطية أحمد صلاح ، **محاسبة الإستثمار و التمويل في البنوك التجارية** ، كلية التجارية ، جامعة الرقريق ، ص 268 .

5 ـ الأصول الثابتة .	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات سابقة.

وتعود أهمية تحليل ميزانية البنك التجاري إلى[1] :

ـ الأهمية النسبية للأنشطة المختلفة للبنك كالإقتراض و الإئتمان و الإستثمار .

ـ التعرف على نتائج التحليل المالي للمصادر و الإستخدامات لأموال البنوك و هي تكشف عن أداء البنك .

ـ التعرف على نقاط القوة و الضعف للمركز المالي للبنك مقارنة بالبنوك الأخرى

[1] سمير الخطيب ،**قياس وإدارة المخاطر بالبنوك** ، منشأة المعارف الإسكندرية ، 2008 ، ص 170

المبحث الثاني: عموميات حول الشمول المالي

لاقى الشمول المالي في الآونة الأخيرة اهتمام متزايد من قبل صانعي القرار في مختلف دول العالم. ويعود ذلك إلى تطور مختلف الخدمات والمنتجات المالية بسرعة فائقة، حيث زاد استخدمها وانتشرت بين الناس باعتباره أداة أساسية للنهوض باقتصاديات الدول وتدعيم مؤسساتها المالية بصفة عامة وتحسين المستويات المعيشية للأفراد وأوضاعهم بصفة خاصة وتقديم مختلف الخدمات المالية لعامة المجتمعبأقل تكلفة ممكنة كما سعت المنظمات الدولية كالبنك الدولي والصندوق النقد الدولي إلى وضع سياسات واستراتيجيات لتعزيز الشمول المالي،الامر الذي يجعلنا نسلط الضوء على الموضوع وهذا مانحاول تناوله في هذا المبحث حيث سنتطرق لنشأة الشمول المالي ومفهومه وأيضا أهميته ومؤشرات قياسه واهم الاليات التي تعتمد عليها البنوك التجارية واستراتيجياتها .

المطلب الأول:نشاه الشمول المالي ومفهومه.

نشأ مفهوم الشمول المالي نتيجة للتوجه نحو تحقيق العدالة المالية وتوفير الفرص المتساوية للجميع في الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية.

الفرع الأول : نشاه الشمول المالي.

ظهر مصطلح الشمول المالي عكس الإقصاء المالي أول مرة في العام 1993 في دراسة ليشون وثرفت(Leyshon Thrift)عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية.وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية .وفي العام 1999م استخدم مصطلح الشمول المالي أول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة .

وتجدر الإشارة هنا ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات الخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية و/أو عقائدية، وبين عدم الوصول إليها وعدم استخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على امتلاكها. ينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية. وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام2008، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي خلال

تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح[1].

ذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة.وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية.واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك[2].

وفي عام2013 ، أطلقت مجموعة البنك الدولي" البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية "،مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة التمويل الدولية برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي وعملت العديد من الحكومات على" إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية، وإتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية .

ويشمل ذلك ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية ،وتوفير آلية وتحديد الجهة الإشرافيةو المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات ."وكانت المملكة المتحدة وماليزيا من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم في عام2001،وتسعى العديد من الدول النامية والمتقدمة حاليا لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي.

الفرع الثاني: مفهوم الشمول المالي: تتعدد المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي ويأتي هذا التعدد نتيجة المدارس الفكرية التي تتبنى تلك المفاهيم ومنها:

يعرفه صندوق النقد الدولي: هي الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات ، بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن، في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات ،التحويلات ،المدخرات ،الائتمان، والتامين)[3] .

---

[1] فضيل البشير ضيف، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر** ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية. المجلد06 ،العدد، 01، مخبر بحث الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل المستدامة، جامعة الجلفة ، الجزائر ، ص ص474 -475.

[2] **نفس المرجع السابق** ، ص 475.

[3] البنك الدولي ،**الشمول المالي**2024/05/02،

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview،

ويعرفه البنك العالمي: يعني إن الأفراد والشركات يستطيعون الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم _ المعاملات والمدفوعات والادخار والائتمان والتامين _ التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة[1].

تعريف مجموعة العشرين G20: نفاذ كافة فئات المجتمع منها والميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاته ابحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.[2]

تعريف المنظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) :

عرف الشمول المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

تعريف مركز الشمول المالي: ويعرفه مركز الشمول المالي في واشنطن بأنه الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول لمجموعة كاملة من الخدمات ذات الجودة وبأسعار مناسبة وأسلوب مريح يحفظ، كرامة العملاء[3].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن الشمول المالي هو توفير جميع الخدمات المالية الضرورية للأفراد والشركات الصغيرة والكبيرة في جميع أنحاء العالم، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي وحجم دخلهم، وذلك عن طريق توفير حسابات بنكية وخدمات القروض والتأمين والاستثمار والدفع والتحويل.

- ❖ مجموعة العشرين : هي منتدى دولي يجمع الحكومات و محافظي البنوك المركزية من 20 دولة و الاتحاد الأوروبي .

[1].ايمن بوزانة ،وفاء حمدوش، **واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للأنظمة المصرفية العربية**، مجلة دراسات المعهد الاقتصادي، مجلد 12، العدد 01،جامعة عنابة ،الجزائر، 2021، ص 74.

[2].فتيحة خوميجة، وآخرون،**الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى دولي بعنوان الشمول المالي كإستراتيجية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة ،جامعة ادار، الجزائر ، يومي 23-24 ماي 2021،ص 4.

[3]تصيرة محاجبية ،آسيا سعدان، **واقع الشمول المالي في المغرب العربي، دراسة مقارنة : الجزائر تونس والمغرب**، المجلة العربية في العلومالإنسانية والاجتماعية أبحاث و دراسات ، المجلد 10 العدد 03 ، البليدة 02 ، الجزائر، ص 748.

❖ **نستنتج من التعاريف السابقة عدة خصائص للشمول المالي وهي**[1] :

العموم: من خلال استهداف جميع شرائح المجتمع بما فيهم محدودي الدخل؛

التنوع: تقديم خدمات ومنتجات بنكيةمتنوعة؛

السعر: تقديم خدمات ومنتجات بأقل تكلفة تناسب جميع شرائح المجتمع؛

الجودة: مراعاة عامل الجودة في طبيعة الخدمة والمنتج المقدم؛

الوقت: توفير الخدمة أو المنتج على مدار السنة وفي جميع الأوقات؛

التوسع: الوصول إلى جميع مواقع الشركات و الأفراد لتسهيل عملية التنقل[2].

❖ **ويوجد أيضا خصائص الشمول المالي التالية نذكر منها:**

يهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرق السهلة والبسيطة، وبأقل التكاليف مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول ، فعلى مدى العقود القليلة الماضية ظهرت أنماط مختلفة من مقدمي الخدمات المالية تتيح إمكانيات جديدة للفقراء غير المتعاملين مع البنوك ، وتشتمل هذه الجهات على منظمات غير حكومية ، وجمعيات تعاونية ، ومؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية وبنوك التجارية وحكومية، وشركات تامين وشركات بطاقة الائتمان ومقدمي الخدمات السلكية واللاسلكية ، والتحول البرقي ، ومكاتب البريد ، وغيرها من الأنشطة التي تتيح الوصول إلى منافذ البيع ، وفي كثير من الحالات أصبحت نموذجا لأعمال ومقدمي الخدمات الجديدة حيوية وفاعلة بفضل الابتكارات التقنية ومنها انتشار استخدام الهواتف المحمولة في أرجاء العالم ، وهو ما يعزز انتشار فكرة الشمول المالي.

كما يساعد الشمول المالي أيضا تمكين النساء من أسباب القوة الاقتصادية وزيادة الاستثمارات المنتجة والاستهلاك، ورفع الإنتاجية والدخول، وزيادة الإنفاق لأغراض الصحة الوقائية، كما يساهم في إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف دعم النمو الاقتصادي [1].

---

[1]أسامة فراح ، رحمة عبد العزيز، **الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك**، مجلة طبنا للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد01، الجزائر ،2019، ص ص 108-.109.

[2]theworldbank ,Global financial development , financial report inclusion, washington,2013,p 647.

المطلب الثاني: أهمية الشمول المالي

تكمن أهمية الشمول المالي في الآثار الإيجابية على الاستقرار والنمو الاقتصادي ويمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول المالي على الصعيدين الكلي والجزئي في النقط التالية[2]:

1- تعزيز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تمثل إستراتيجية الشمول المالي المكون الرئيسي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الإسهام في:

- القضاء على الفقر وتحسين المد خول.
- الحد من الجوع وتعزيز الأمن الغذائي ومساعدة المزارعين؛
- تحسين الظروف الصحية وتحقيق الرفاهية من خلال تحفيز الادخار؛
- تعزيز جودة التعليم والتقليص عمالة الأطفال؛
- دعم المساواة بين الجنسين من خلال التمكين الاقتصادي للمرأة؛

كما يساعد الشمول المالي على تحقيق عدة أهداف من بين الأهداف السبعة العشر الطموحة للتنمية المستدامة والتي حددتها الأمم المتحدة لعام 2030 حيث تعزيز النفاذ غالى الخدمات المالية التمويل ادخار والتامين يساهم في الحد من الفقر والجوع والمساواةلاسيما بين الجنسين وتحسين فرص الحصول على العمل وتعزيز النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.

2- تعزيز استقرار النظام المالي والمصرفي:

أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية؛ إذا من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي.

أهم إسهامات الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي ما يلي :

- كفاءة عملية الوساطة المالية من خلال تجميع المدخرات الأفراد المحرومين من التعامل مع النظام المالي الرسمي .مما يمكن من زيادة مدخرات وتحسين أداء البنوك وأيضا بين الادخار والاستثمار وزيادة حصة القطاع المالي مقابل القطاع غير رسمي مما يدعم السياسة النقدية و الرفع من فعاليتها حيث أن النفوذ إلى الخدمات المالية يعزز الطلب الكلي والاستثمار ويصبح

[1] فضيل البشير ضيف، **مرجع سبق ذكره**، ص 277.

[2]. بن قيدة مروان و بوعافية رشيد، **واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، جامعة المدية، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، ص 29.

إجمالي الطلب والاستثمار أكثر حساسية للسياسة النقدية من خلال زيادة مرونة معدل الاقتراض؛

- التوزيع الأفضل للمخاطر يسهم في تحسين إدارتها من خلال تنويع محافظ الأصول والخصوم.

3- تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم[1]:

أظهرت الدراسات إن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة ، والاستثمار في التعليم ، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية .

4- أنظمة النظام المالي[2]:

وهو ما يقصد به بالمكننة التشغيل الآلي حيث يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمه هذه الخدمات بما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مختلف الاتصالات والالكترونيات بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبتكلفة أقل مما يستفيد النظام المالي من تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب .

من خلال إبراز أهمية الشمول المالي يمكن ذكر بعض ايجابياته ، فيما يلي :

- ✓ يساهم في حماية الأفراد من التعرض للاحتيال أو السرقات أو حالات الاستغلال؛
- ✓ التعامل المباشر مع البنوك والمؤسسات المالية الرسمية ؛
- ✓ يوفر خدمات مالية بسيطة لكافة الأفراد وخاصة ذوي الدخل المنخفض؛
- ✓ يتيح خدمات مالية بأقل التكاليف واستشارات مالية من قبل البنوك والتخصصين.

الفرع الأول: مؤشرات الشمول المالي.

يوجد للشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي كالتالي[3]

1-مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية(Access dimension) :

- ✓ عدد نقاط الوصول لكل 10000من البالغين عمى المستوي الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.
- ✓ عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100كم؛
- ✓ حسابات النقود الإلكترونية؛

[1]معهد الدراسات المصرفية، الشمول المالي، **اضاءات: نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية**، السلسلة الثامنة، العدد 7، الكويت، فبراير، 2016، ص2.

[2] بن قيدة مروان و بوعافية رشيد، **مرجع سبق ذكره**، ص30.

[3]. بهناس العباس وآخرون، **أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية**، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 03، جامعة البويرة، الجزائر ،2019 ،ص216.

- ✓ مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛
- ✓ نسبة إجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة.

2-مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية(Usage dimension)[1]:مؤشر استخدام الحسابات المصرفية يعد هذا المؤشر من مؤشرات الشمول المالي، ويتضمن قياس مدى استخدام الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق للخدمات المالية مثل استخدام الحسابات المصرفية في دفع الأجور وفي دفع فواتير الشراء.

- ✓ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل حساب وديعة واحدة؛
- ✓ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل حساب ائتمان؛
- ✓ عدد المعاملات (السحب والإيداع)؛
- ✓ عدد حملة سياسة التأمين لكل 10000 من البالغين؛
- ✓ نسبة المحتفظون لحساب بنكي خلال سنة مضت؛
- ✓ نسبة البالغين الذين يمتلكون تحويلات مالية محلية ودولية؛

3-مؤشرات بعد قياس جودة الخدمات المالية[2]**(Quality)** تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث انه على مدى 15 سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية فبعد الجودة ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر عليه مثل تكلفة الخدمات ، وعي المستهلك ، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالة المالية ، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك .

4-القدرة عل تحمل التكاليف (Affordability)[3] :يقاس هذا المؤشر بمدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض، وذلك من خلال :

- ✓ معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناءا على الحد الأدنى الرسمي للأجور ؛
- ✓ متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي؛
- ✓ متوسط تكلفة تحويلات الائتمان؛

---

[1] دريد حنان، غريب طاوس، **دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة عينة : دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر**، مخبر الدراسات البيئية و التنمية المستدامة، المجلد 07 ، العدد 01 ، جامعة العربي تبسي، الجزائر، 2021، ص 283

[2] بطاهر بختة ، عقون عبد الله ، **الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاد الدول** ، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر الية لدعم التنمية المستدامة ، يومي27-28 نوفمبر 2018، المركز الجامعي خميس مليانة ، الجزائر ، ص 05.

[3] بطاهر بختة ، عقون عبد الله ، **نفس المرجع السابق**، ص،**06**.

- ✓ نسبة العملاء الذين أفادوا بان رسوم المعاملات المالية غالية الثمن.

5-الشفافية[1](Transparency):يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكنهم من اتخاذ قرارات سليمة بشان استخدمها ، لذا يجب على مقدمي الخدمات المالية التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات ، حيث يجب أن تكون سهلة وبسيطة اللغة، ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية:

- ✓ نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي؛
- ✓ وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.

6-الراحة والسيولة(Convenience) :يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية وذلك من خلال المؤشرات التالية :

- ✓ الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه أثناء الانتظار في فروع المؤسسات.
- ✓ متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك معينة.

7-حماية المستهلك(Consumer protection) : ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة ضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة ، وذلك من خلال :

- ✓ مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية؛
- ✓ مدى إمكانية اللجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 03إلى06اشهر الأخيرة وتم حلها في غضون شهرين على الأقل ؛
- ✓ نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع؛

8-التثقيف المالي(Financial Education): ويقيسهذا المؤشر المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.

وذلك من خلال :

- ✓ حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية مثل المعدل ، المخاطرة ،التضخم والتنويع ؛
- ✓ النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون اعداد ميزانية لهم كل شهر؛

[1] صورية شنبي والسعيد بن لخضر، **مرجع سبق ذكره**،ص ص110-111.

9-المديونية او السيول المالي(Indebtedness) : وهي سمة هامة للعميل في النظام المالي ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية

- ✓ نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من30 يوم عن سداد القرض.
- ✓ كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن أما بالإقراض من الأصدقاء والأقارب ، بيع الأصول، استخدام الفورات، أو قرض بنكي .

10-العوائق الائتمانية : الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه بمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات .وذلك من خلال :

- ✓ نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات ؛
- ✓ نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي؛
- ✓ مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.

ويوضح الجدول التالي مؤشرات قياس كل بعد :

جدول رقم (2) : مؤشرات قياس كل بعد

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول الى خدمات مالية :	–عدد الأشخاص الذين استفادوا من الخدمات ؛ – حسابات النقود الالكترونية ؛ – مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة ؛
استخدام الخدمات المالية :	– عدد الأشخاص الذين لديهم تعامل مع المصرف؛ – عدد الأشخاص الذين لديهم حساب ائتمان منتظم؛ – الأشخاص الذين لديهم وثائق التامين ؛ – عدد معاملات الدفع غير النقدية (الإيداع والسحب)؛ – ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية ؛ – المحتفظين بحساب بنكي؛ – التحويلات؛ – الشركات التي لديها حسابات رسمية مالية ؛ – الشركات التي لديها قروض قائمة او خطوط ائتمان لدى مؤسسات نظامية؛
جودة الخدمات المالية :	– المعرفة المالية؛ – السلوك المالي؛ – متطلبات الشفافية ؛ – حل النزاعات ؛ – تكاليف استخدام الخدمات المالية ؛ – العوائق الائتمانية .

المصدر:بن السياسي سهير ، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، جيجل ، الجزائر ، 2020، ص21

وهناك شروط أساسية المؤشرات للشمول المالي والتي تتمثل فيما يلي[1]:

الفائدة والملائمة: اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي.

الاتساق: ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان.

التوازن:تناول الشمول المالي لجانبي العرض (للوصول للخدمات المالية) والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات).

البراغماتية : الاعتماد قدر الأماكن على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد.

المرونة : ما من شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدولة .ويختلف باختلاف الظروف الظروف والموارد بين الدول .وبالتالي فان الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشرات الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كاف من المرونة في اختيار التعريفات أو استخدام مؤشرات بديلة.

الطموح : قياس الشمول المالي بدقة .قد يتطلب بذل جهود وموارد إضافية لمقابلة الشروط الأساسية كما هو محدد .مع ذلك من منطق المرونة و البراغماتية يمكن اعتماد مؤشرات بديلة إذا تعذر الحصول على المؤشرات الأساسية .على أن يتم تحسين المؤشرات في وقت لاحق .عملا بمبدأ الطموح المبني على ديناميكية الشروط الأساسية.

المطلب الثالث : استراتيجيات تعزيز الشمول المالي.

تعمل معظم الدول على تبني استراتيجيات مختلفة لزيادة الشمول المالي حيث يؤدي البنك المركزي والجهات الرقابية الأخرى، مثل هيئات أسواق المال، دورًا هامًا في تعزيز الشمول المالي وتوفير الخدمات المالية الأساسية للجميع و ذلك من خلال[2]:

- ✓ وضع قواعد و تشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها وتذليل العقبات من جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات المالية الى مستخدميها؛
- ✓ العمل على تقنين القنوات غير الرسمية وإخضاعها لرقابة وإشراف الجهات الرقابية؛
- ✓ العمل على تشجيع إنشاء وتطوير قنوات إضافية للخدمات المالية التقليدية، باستخدام التكنولوجيات الحديثة، مع متابعة المخاطر التي قد تنشأ عنها بهدف الوصول إلى كافة أطياف المجتمع؛
- ✓ تحسين البنية التحتية المالية من خلال إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية؛

[1] أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، **واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية،** مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12 ، العدد 01، جامعة عنابة،الجزائر 2021، ص 76.

[2] فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي** ، الرقم 77، صندوق النقد العربي ، الإمارات ، 2017، ص 07.

- ✓ تحفيز القطاع المالي على تعزيز التوعية ونشر الثقافة المالية، خاصة بين فئة الشباب.

وفيما يلي نعرض بعض النماذج العربية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية:

1-إستراتيجية الشمول المالي في الأردن:

أدركت الأردن بأن الشمول المالي بات يشكل ركيزة أساسية في تحقيق النمو الشامل والمستدام في المملكة، حيث عكفت الحكومة الأردنية على بناء بنية تحتية مالية متينة وقوية بالإضافة إلى وضع الأطر التشريعية والقانونية اللازمة للوصول إلى نظام مالي ،شامل، وقد أخذ البنك المركزي الأردني الدور القيادي في هذه العملية يسانده فيها شركاؤه من القطاعين العام والخاص بما يضمن التنسيق والتعاون في وضع وتنفيذ عدد من المبادرات الرئيسية بهذا الخصوص[1].

الأسباب التي وجبت على الحكومة الأردنية وضع لإستراتيجية الشمول المالي:

انبثقت الحاجة إلى وضع الإستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي لعدد من العوامل أولها أن نسبة الاشتمال المالي للبالغين في الأردن بلغت 24,60% وهي نسبة متدنية إذا ما قورنت بالبلدان الأخرى الواقعة ضمن نفس فئة مستويات الدخل في العالم، على الرغم من أنها الأعلى بين النظراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ مما يدل على أن النسبة الأغلب من البالغين مستبعدين من النظام المالي الرسمي وبدون الحصول على فرصة المشاركة الفاعلة في عملية التنمية والاستفادة منها[2]،طبقاً للدراسة التشخيصية التي أجريت عام 2018 ، فإن 67% من الأردنيين فوق سن الـ 15 عاما لا يستطيعون الوصول للخدمات المالية الرسمية حسب نسبة امتلاك الحسابات كما أن 38% من البالغين مستبعدين من إي خدمات مالية رسمية.

محاور إستراتيجية الشمول المالي في الأردن [3]:

ستند الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي إلى مجموعة من السياسيات ذات الأولوية ثلاثة منها تعتبر ركائز أساسية : التمويل الأصغر ، الخدمات المالية الرقمية ، و تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ، كما أن هنالك أربعة متطلبات القوانين والتشريعات البيانات والأبحاث حماية المستهلك المالي وبناء القدرات المالية والتكنولوجيا المالية تتقاطع بشكل كبير مع الركائز الأساسية مما يساهم بتسهيل جعل هذه الركائز 4 أكثر متانة والتي تتمثل في:

---

[1] صادقي امينة، **استراتيجية الشمول المالي في الاردن (2018 . 2020)** الجهود . النتائج ، مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت، المجلد04، العدد01، جامعة الجزائر، الجزائر، 2023، ص 118.

[2] البنك المركزي الأردني، **تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية** ، متاح على الرابط:https://www.cbj.gov.jo/DetailsPage/CBJAR/NewsDetails.aspx?ID=195، تاريخ الاطلاع: 2023\05\21.

[3] البنك المركزي الأردني، **ملخص الإستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي** ، الأردن، متاح على الرابط: https://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0/SystemAssets/PDFs/AR/JANPDF/Executive%20Summary%20AR.pdf، تاريخ الاطلاع: 2023\05\21. ص 7،8.

- ✓ **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** : تلعب دورا هاما في تحفيز النمو الاقتصادي و خلق فرص عمل و تشكل المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تقريبا 99,4% من الشركات المسجلة في الأردن،ومن دون النظر إلى الشركات متناهية الصغر فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكل ماتقريبا 10% من قطاع الأعمال في الأردن على الرغم من بقائها مقيدة ماليا.وتدعم الأدوات القائمة على الحوافز مثل الإقراض بأسعار ومدة استحقاق تفضيلية وبرامج ضمان القروض المنفذة من خلال الشركات بين القطاعين العام والخاص للوصول إلى التمويل وفتح آفاق جديدة وطويلة الأمد للنمو بالنسبة للمشاريع الصغيرة و المتوسطة.
- ✓ **الخدمات المالية الرقمية: (DFS)** تعتبر أنظمة دفع و تحويل الأموال عنصرا أساسيا للبنية التحتية المالية، كما أن وجود نظام دفع وطني حديث و آمن و فعال مثل نظام الدفع بالهاتف النقال و الشبكة المحلية للصراف الآلي ونظام عرض وتحصيل الفواتير الكترونياً (أي فواتيركم) ، يخلق محالا متكافئا لمقدمي الخدمات المالية وتمكين العملاء الماليين والاستفادة منها من خلال خفض التكاليف و تقليل المخاطر، الخدمات المالية الرقمية تساهم إيجابيا بتعزيز الشمول المالي للأفراد وقطاع الأعمال لكونها تمثل بوابة مريحة وفعال للوصول للخدمات المالية الرسمية للركائز والقطاعات ذات الأولوية للأفراد
- ✓ **التمويل الأصغر:** يعتبر أساسياً بالنسبة للأشخاص ذوي الدخل المنخفض، غير المخدومين والمستبعدين مالياً، كونه يسمح لهم ببناء أصول إدارة المخاطر و زيادة مستويات دخلهم و بالتالي المساهمة في تحسين مستوى معيشتهم وزيادة مساهمتهم في النشاط الاقتصادي، إن منتجات و خدمات التمويل الأصغر تغطي القروض الصغيرة و التأمين كما تساهم التكنولوجيا لنماذج الأعمال الجديدة في المضي قدما لاستفادة من الخدمات المالية الرقمية في قطاع التمويل الأصغر.
- ✓ **التكنولوجيا المالية:** أو ما تسمى بالـ" فين "تيك ، والتي قد تشكل نقطة التقاء أو شكل غير اعتيادي من التكنولوجيا الناشئة أو البنية التحتية للأنظمة المالية أو الخدمات المقدمة من قبل مزودي الخدمات و أو المستخدمين أيضا إن التكنولوجيا المالية تعتبر محركاً هاماً للمنافسة، والوصول للخدمات المالية والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. إن البيئة التشريعية الشاملة التي تعزز الابتكار والتطوير وبشكل موازي للحفاظ على حقوق المتعاملين تعتبر أيضا عاملا هاماً في التسريع من الابتكار والتطور للتكنولوجيا الناشئة والمتطورة.
- ✓ **حماية المستهلك المالي والقدرات المالية:** تعتبران من الممكنات الأساسية للوصول لشمول مالي مسؤول وعادل بشكل يساهم إيجابا بتعزيز حماية المستهلك، وخلق طلب مستدام لاستخدام الخدمات المالية. إن كلاً من تعزيز حماية المستهلك المالي وزيادة الثقافة والوعي المالي يأتيان

متوافقين مع المبادئ العشرين (G20)للوصول لشمول مالي والذي يمكن القطاعات كافة من اتخاذ قرارات مالية مسؤولة.

- ✓ **البيانات والأبحاث:**تلعب البيانات والأبحاث دوراً هاماً ومفصلياً من تمكين الجهات الرقابية وصناع القرار من تحديد التفاصيل في استخدام الخدمات المالية من قبل العملاء من جهة والمعوقات من قبل مقدمي الخدمات من جهة أخرى، إلى جانب دورها بتطوير سياسات وقرارات مبنية على أدلة. كما تبرز أهميتها في خلق فرص للقطاع الخاص وذلك بتطوير منتجات وخدمات مالية بشكل أفضل علاوة على ذلك، فإن البيانات والأبحاث تساهم أيضاً في وضع أهداف وطنية لتعزيز الشمول المالي وقياسها خلال رحلة التطبيق. كما يجب على الشركاء الأساسين في الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي وضع بيانات و بناء بنية تحتية مناسبة ، تهدف إلى تحسين القدرات الوطنية والمؤسسية لجمع البيانات على جانبي العرض والطلب.
- ✓ **القوانين والأنظمة والتعليمات:** تعتبر عنصراً أساسياً لتمكين وتطوير القطاع المالي بشكل عام والشمول المالي على وجه التحديد، وبشكل يغطي مجموعة كاملة من المواضيع التي تهم المؤسسات المالية والمستهلكين المرتبطين بالشمول المالي.

الأهداف الوطنية والأهداف التشغيلية للشمول المالي

تهدف الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن لتحقيق هدفين رئيسيين هما:[1]

- ✓ رفع مستوى الاشتمال المالي من 24.6% مقاساً بعدد البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسات مالية (وفقاً لمؤشرFindexالعالمي سنة 2014 إلى 36.6% بحلول سنة 2020؛
- ✓ وفي نفس الوقت ، تقليص الفجوة الجندرية من 53% إلى 35% .

يمكن تلخيص محاور إستراتيجية الشمول المالي في الأردن في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): محاور إستراتيجية الشمول المالي في الأردن

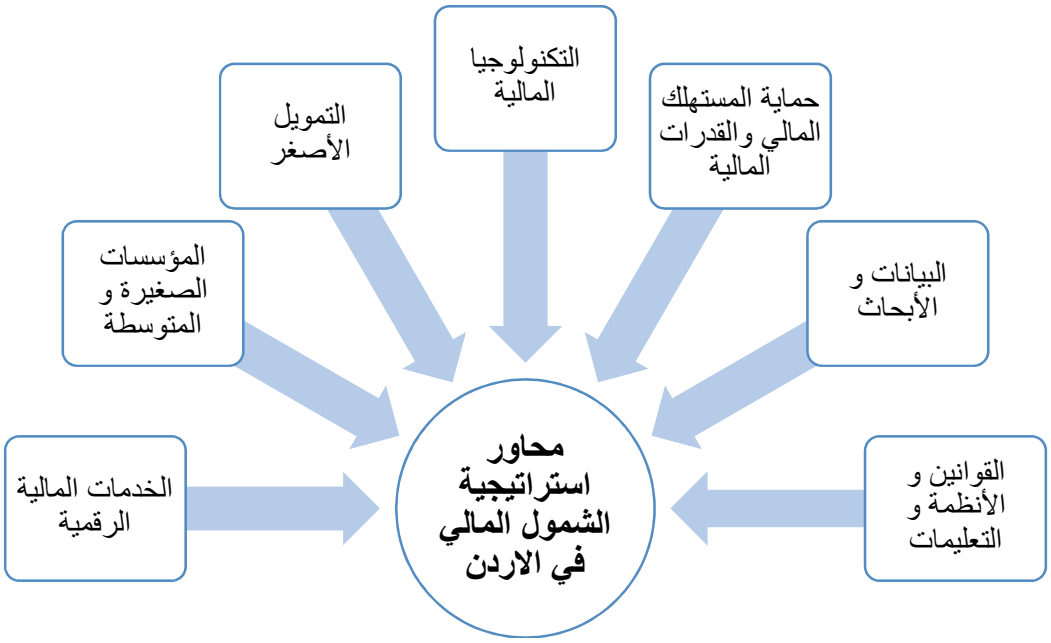

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على المعطيات السابقة

2-إستراتيجية مصر في تعزيز الشمول المالي:

تتمثل في: [2]

رؤية مصر 2030 الشمول المالي في إستراتيجية التنمية المستدامة

يعتبر الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق عدد من أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 وعلى وجه الخصوص الهدف الخاص بتحقيق اقتصاد تنافسي

[1] البنك المركزي الأردني ، **مرجع سبق ذكره**، ص 9.

[2] البنك المركزي المصري، **ابرز النقاط الواردة إستراتيجية الشمول المالي 2022\2025**، مصر، 2022، ص 04.

ومتنوع بحيث تسعى الدولة من خلال تحقيق الشمول المالي إلى تكامل العدالة الاقتصادية مع العدالة الاجتماعية، وتستهدف الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية ووصولها إلى المواطنين الذين يصعب الوصول إليهم في المناطق الريفية والنائية. كذلك يستهدف الشمول المالي تنمية الثقافة المالية للمواطنين وتحسين قدراتهم المالية، وابتكار منتجات مالية تلبي احتياجات المواطنين، ووضع أطر عمل قوية للحماية المالية للمتعاملين مع القطاع المالي والمصرفي.

الأهداف الإستراتيجية للشمول المالي

- ✓ حماية حقوق عملاء البنوك وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي؛
- ✓ التوسع في نشر الثقافة المالية وزيادة القدرات المالية للمواطنين الشركات / المشروعات وبناء قدرات موظفي البنوك وواضعي السياسات حول مفاهيم الشمول المالي؛
- ✓ تشجيع زيادة الأعمال والمشروعات الناشئة من خلال توفير الخدمات غير المالية وتوفير بنية تحتية شاملة وفعالة؛
- ✓ توفير وتيسير حصول الشركات / المشروعات على الخدمات المالية والتشجيع على التحول إلى القطاع الرسمي؛
- ✓ إتاحة واستخدام الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية) لكافة فئات المجتمع طبقا لاحتياجات العملاء؛
- ✓ التوسع في استخدام الخدمات المالية الرقمية؛
- ✓ الاستمرار في تهيئة البنية التحتية المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية؛
- ✓ تعميق وتوسيع الخدمات المصرفية وتحفيز الادخار؛
- ✓ توفير بيئة داعمة لتحقيق النمو المستدام في القطاع المالي.

بعض المبادرات التي تطرقت إليها جمهورية مصر العربية في تعزيز الشمول المالي: [1]

✓ **مشروع الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي:**

وفقا للبنك المصري يمثل هذا المشروع تعاونا مشتركا بين البنك المصري ووزارة المالية، ويهدف لدفع المرتبات الشهرية وكافة المستحقات الأخرى للعاملين بالحكومة من خلال بطاقات تصدرها البنوك المصرية. وتنفيذا للمشروع، أعلنت وزارة المالية الخطة التي وضعتها لصرف رواتب جميع الموظفين العاملين بالدولة إلكترونيا من خلال بطاقات

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية _ تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية**، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ، المجلد 03، العدد 02، جامعة المسيلة ، الجزائر، 2018، ص ص 122،124.

الصراف الآلي. وقد ضم في البداية، حوالي 2.5 مليون موظف، وكانت وزارة المالية قد أصدرت منشورا يلزم جميع وحدات الجهاز الإداري بالدولة بصرف المرتبات الكترونيا، وتجميع بيانات الموظفين وإصدار كروت الصراف الآلي لكل منهم والتوقف عن صرف المرتبات بالأسلوب الورقي من خلال التعاقد أحد البنوك المشاركة بالمشروع، هذا بالإضافة إلى أن تعليمات وزارة المالية تلزم وحدات الجهاز الإداري بالدولة بصرف كافة مستحقات الموردين من خلال النظام الإلكتروني مع وضع حد أقصى بقيمة 500 جنيه مع مصري للمصروفات التي يجوز سدادها نقدا.

- ✓ **مبادرة المدفوعات بواسطة الهواتف المحمولة:**

أعلنت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في 25 جوان 2013 عن إطلاق مشروع "فلوس" والذي يتمثل في بوابة لدفع وتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، وكانت شركة اتصالات بالمشاركة مع شركة ماستركارد والبنك الأهلي المصري وشركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي هم أول من بدأ في تقديم هذه الخدمة، والتي تمثلت آنذاك في الإتاحة للمشتركين لدى شركة اتصالات استخدام المحمول في إجراء عمليات الدفع والتحويل للأموال بطريقة آمنة بين مستخدمي الشبكة الواحدة. وكانت أول مبادرة لاستخدام الهاتف المحمول في تحويل الأموال وتقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، ثم قامت شركة فودافون بالمشاركة مع بنك الإسكان والتعمير وموبينيل بالمشاركة مع بنك الإمارات دبي الوطني بتبني مشروع التعاملات المالية عبر الهاتف المحمول واستمر هذا الاتجاه حيث اثبت جديته فطرح البنك الأهلي المصري خدمة الدفع عن طريق الهاتف المحمول باسم فون كاش دون الاعتماد على شركة محمول بعينها، فالبنك الأهلي يقدم هذه الخدمة للمواطنين سواء أكانوا عملاء للبنك أو غير عملاء

- ✓ **خدمة فوري تم تأسيس شركة فوري:**

في عام 2008 بالاشتراك مع شركات عاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات وبنوك عاملة في مصر. وتوفر الشركة شبكة مدفوعات الكترونية من خلال أكثر من 50 ألف موقع لتسهيل دفع فواتير الهاتف والمرافق مثل الكهرباء والمياه وتذاكر السفر وأقساط التأمين والتبرعات وذلك كله عن طريق قنوات متنوعة منها ماكينات الصراف الآلي وصغار البائعين والصيدليات ومكاتب البريد ومن خلال الانترنت ومحفظة المحمول. ووفقا لشركة فوري فإن هناك 15 مليون مستخدم الخدمة فوري يقومون بإجراء تحويلات قيمتها 1.2 مليون جنيه يوميا من خلال 50 ألف مركز للخدمة، وقد تم تحصيل 6 بليون جنيه خلال عام 2014 من خلال شركة فوري والتي تعمل على توسعة شبكتها.

- ✓ **خدمة المدفوعات الإلكترونية للحكومة المصرية:**

تأسست شركة تكنولوجيا تشغيل المنشأت المالية في عام 2005 لتصميم وإدارة وتشغيل نظم الأعمال الإلكترونية لجميع الهيئات الحكومية والمؤسسات المالية والشركات، وكانت فكرة تأسيسها في الأصل هو العمل على تحويل التعاملات النقدية إلى نظام التداول الإلكتروني فعملت وتميزت في نظام السداد الإلكترونية وهو حجر الأساس في أي نظام قائم على المدفوعات غير النقدية. ويساهم في شركةfinancبنك الاستثمار القومي بنسبة 70% والبنك الأهلي المصري بنسبة 10% وبنك مصر بنسبة 10% وشركة بنوك مصر بنسبة 10%، وهي بذلك شركة مملوكة بالكامل للدولة ومبادرة من الدولة للوصول إلى التحول في الاقتصاد غير النقدي، وبدأت الشركة في تشغيل نظام السداد الإلكتروني عام 2009 .

المبحث الثالث: روافد البنوك التجارية ومبادراتها لتعزيز الشمول المالي

البنوك التجارية تلعب دوراً حيوياً في تحقيق الشمول المالي، وهو مفهوم يشير إلى تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المالية بأسعار معقولة وبطريقةميسرة. الشمول المالي يعتبر أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتقليل الفقر. هناك عدة طرق تسهم من خلالها البنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي،

المطلب الأول :مبادرات البنوك في تعزيز الشمول المالي

قدمت العديد من المؤسسات الدولية و الإقليمية عدد امنا لمبادرات التي قدت ساهم في زيادة مستويات انتشار الشمول المالي وأهمها نذكر: [1]

- ✓ إجراء التحويلات والمساعدات الحكومية من خلال الحسابات الرسمية؛
- ✓ تحويل المدفوعات النقدية إلي مدفوعات منخل الحساب؛
- ✓ حصر تحويلات العاملين في القنوات الرسمية فقط؛
- ✓ وضع السياسات والبرامج القادرة على نقل المدخرات إلى النظام المالي الرسمي؛
- ✓ استمرار تطوير المنتجات المصرفية والمالية المبتكرة؛
- ✓ تحسين وصول المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر للتمويل؛
- ✓ دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي من خلال الإجراءات والمبادرات الرامية إلى تحسين الوصول إلى الخدمات المالية.

[1] بوطلاعة محمد و اخرون ، **واقع الشمول المالي وتحدياته الأردن والجزائر نموذجا**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد04، العدد02،جامعة ميلة، الجزائر، 2020، ص147.

بالنسبة لمبادرات صندوق النقد الدولي لتعزيز الشمول المالي للمنطقة العربية

يمكن تلخيص مبادرات صندوق النقد الدولي لتعزيز الشمول المالي للمنطقة العربية كما يلي[1]:

ومن بين مبادرات صندوق النقد الدولي الشمول المالي للمنطقة العربية تتمثل في

- **زيادة الوصول إلى الخدمات المالية:**التركيز على توفير خدمات مالية متنوعة وميسرة لجميع الأفراد والشركات و تحسين العربية والشركات الوصول إليها في البلدان العربية
- **تحسين البنية التحتية المالية:**ويتم ذلك من خلال تشجيع الاستثمار في البنية التحتية المالية ، وتحديث الأنظمة المصرفية والمالية والضريبية ، وزيادة الشفافية والمساءلة في هذه الأنظمة .
- **التمويل المالي للنساء والشباب:** يعملالتقرير على تعزيز الشمول المالي للنساء والشباب في الدول العربية من خلال توفير الوصول إلى التمويل والتدريب والتعليم المالي .
- **تعزيز التمويل الرقمي:** يركز التقرير على التمويل الرقمي وكيف يمكن استخدام التكنولوجيا لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتسهيل العمليات المالية .
- **تحسين الرقابة المالية:** تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الرقابة المالية ، وتشجيع التعاون الدولي لمكافحة غسيل الأموال

المطلب الثاني: سياسات وتحديات تعزيز الشمول المالي

تعمل مبادرة الشمول المالي على دعم سياسات الشمول المالي لتوسيع مجال انتفاع المواطنين والمؤسسات بالخدمات المالية الرسمية التي تلائم احتياجاتهم

الفرع الاول:سياسات تعزيز الشمول المالي

تلعب الهوية المالية دورا رئيسا في تمكين فعالية للشمول المالي حسب المؤسسة الألمانية وتشمل ما يلي [2]:

1-الوكيل البنكي :

حققت سياسات الشمول المالي نجاحًا كبيرًا من خلال تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية ليكونوا وكلاءً للخدمات المالية، حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجدية اقتصاديًا. تعد هذه السياسات نفوذًا في البيع بالتجزئة الموجودة حاليًا، ولا تحول الصيدليات ومكاتب البريد ومحلات السوبرماركت إلى وكلاء الشمول المالي التعاونيين مع البنوك. أصبح التعاون بين البنوك والوكلاء ممكنًا بسبب انخفاض تكاليف ومخاطر معالجة المعاملات المالية عن بعد، بالإضافة إلى الإجراءات

[1] الصندوق النقد الدولي، **التقرير السنوي حول مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية**، الإمارات،2021

[2] فتيحة مبروكي، هجر زياني، **واقع الشمول في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية**، اقتصاد نقدي وبنكي جامعة باتنة. الجزائر2016، ص ص 16-17.

البسيطة لفتح حسابات مالية وتحويل الأموال. تم إزالة بعض العوائق التي تحول دون استخدام هذه القنوات مثل التحويلات النقدية والتوعية بالنظام المالي، بالإضافة إلى زيادة عدد المستخدمين بشكل كبير[1].

2-تنويع مقدمي الخدمات :

اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر ترخيص مجموعة واسعة من المؤسسات التي تقدم خدمات تأمينية وإبداعية. تشمل هذه الاستراتيجيات تقديم تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإبداع الصغير، بالإضافة إلى تراخيص بنكية لتسهيل التحويلات المصرفية للمنظمات غير الحكومية. كما تتضمن هذه الاستراتيجيات تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية، وذلك لتعزيز التكيف مع الأنظمة المصرفية الصغيرة.[2]

3-إصلاح البنوك الحكومية:

في الكثير من البلدان تلعب البنوك الحكومية دورا هاما في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء. حيث من 73 إلى 102 دولة يمتلكون ما يعادل % 15من البنوك كأصول. تعتبر البنوك العمومية هي المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والإسكان ولتنفيذ برامج اجتماعية .

في هذا الصدد أغلقت بعض الدول البنوك الحكومية ذات الأداء الضعيف كخيار لتقليل التكلفة، كما فعلت البرازيل وبيرو، بينما البعض الآخر لا يزال يعاني من التدخل السياسي والأداء دون المتوسط. من الجدير بالاهتمام أن بعض صناع القرار دفعوا ببعض الإصلاحات لتحسين ربحية وشكل البنوك الحكومية، بدلا من إعادة هيكلة البنك ككل، قامت كل من اندونيسيا والبرازيل بإنشاء خطوط إدارية منفصلة لتقديم عمليات تمويل صغير مربح من خلال اصلاح الحكم وحداث تقنيات جديدة للتمويل الصغير .

4-حماية المستهلك :

تباين المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية، يتعاظم هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا. ومنه فإن التقدم بالشمول المالي يحمل خطر وجود المزيد من العملاء الضعفاء

[1]. سمير عبد الله، **الشمول المالي في فلسطين**، القدس، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، فلسطين،2016 ص20.

[2].سمير عبد الله،**مرجع سبق ذكره**، ص 17.

وعديمي الخبرة، تتأكد العديد من المؤسسات المالية أن العملاء يتلقون الخدمة بشكل جيد ولكن بعضهم أساءوا ميزة استخدام المعلومات لزيادة أرباحهم على حساب العملاء الذين هم مثقلون بالديون أو ليس لديهم تأمين أو عائد على استثماراتهم، مثلما حدث في بوليفيا عام 2000 حيث أن الجمع بين الأمية المالية والممارسات غير الأخلاقية لبعض المؤسسات وبعض الفراغات في الإطار القانوني أدت إلى وقوع بعض الانتهاكات، حيث منع عمل هذه المؤسسات يعتبر أمر بالغ الأهمية. بشكل عام تعتبر عملية فشل حماية المستهلك هي استجابة تنظيمية لفشل السوق، من هنا يجب على التنظيمات والقوانين أن تصحح عملية عدم توازن المعلومات وتشجيع استدامة توسع السوق من خلال تقديم المعلومات للعملاء في الوقت المناسب قبل وبعد عقد الاتفاق بين المؤسسة والعميل، حيث يساعد ذلك العملاء في معرفة حقوقهم وواجباتهم في الوقت المناسب[1].

5-سياسة الهوية المالية : في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان. والأهم من ذلك أن بعض العملاء يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب. بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض. ونتيجة لذلك هذه السياسات تزود العملاء ذوي التاريخ المالي وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصول المالية التي يمكن استخدامها للاستفادة من الحصول على الخدمات المصرفية والائتمانية الأخرى

[1]. صورية شنبي والسعيد بن لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص112.

من خلال ما تم التطرق إليه يتم تلخصه في الشكل التالي :

الشكل رقم (3):سياسات تعزيز الشمول المالي

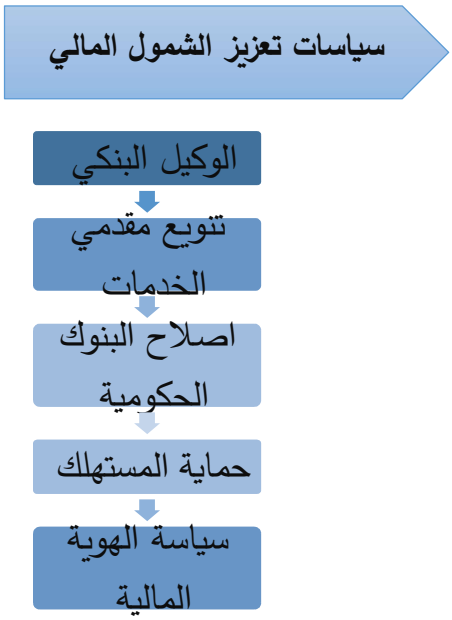

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على المعطيات السابقة

من الشكل السابق نقول إن من السياسات الشمول المالي من أهمها الهوية المالية تلعب دوراً رئيسياً في تمكين فعالية الشمول المالي. تشمل الجوانب الرئيسية لذلك الدور التوسع في شبكة التوزيع المصرفي من خلال وكلاء بنكيين غير مصرفيين وتنويع مقدمي الخدمات المالية. كما يعتبر إصلاح البنوك الحكومية وتحسين أدائها جزءاً أساسياً من تحقيق الشمول المالي. بالإضافة إلى ذلك، يجب حماية المستهلكين وضمان توفير المعلومات الصحيحة والشفافة لهم. تحقيق الشمول المالي يتطلب تعاوناً قوياً بين القطاع المصرفي والمؤسسات المالية والحكومات لتعزيز وصول الأفراد إلى الخدمات المالية الأساسية وتحسين وضعهم المالي الاقتصادي.

المطلب الثاني :تحديات الشمول المالي

معرفة تحديات الشمول المالي الفقر والأنظمة التشريعية غير المناسبة، وتفشي الفساد والمحسوبية، ومحو الأمية ومحاربة البطالة، صعوبات في استخدام التكنولوجيا، عدم جدوى أو تعقيد المنتجات البنكية، الحروب والصراعات ، الربا في النظام الاقتصادي الحالي .

وبالتالي يتعرض الشمول المالي للعديد من التحديات والمعيقات ومن بينها ما يلي[1] :

[1] رجب وضاح نجيب، **التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر، عمان، الأردن،2011، ص19.

- ✓ ضمان توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية وتوصيلها إلى السكان الذين يصعب الوصول إليهم، بما في ذلك النساء وفقراء الريف؛
- ✓ زيادة ثقافة المواطنين وقدراتهم المالية حتى يتسنى لهم فهم مختلف الخدمات والمنتجات المالية؛
- ✓ التأكد من أن كل شخص لديه وثائق هوية سليمة،
- ✓ وأن تكو ن وسائل التحقق منها منخفضة التكلفة وسهلة؛
- ✓ ابتكار منتجات مالية مفيدة وذات صلة، ومهمة حسب احتياجات المستهلك؛
- ✓ وضع أطر عمل قوية للحماية المالية للمستهلك، وتكيف وتهيئة السلطات التنظيمية والرقابية ذات الصلة،
- ✓ بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا لتحسين الإشراف؛
- ✓ على الصعيد العالمي، يصعب عدم وجود بطاقات الهوية فتح حساب مصرفي والوصول إلى رأس المال والائتمان؛
- ✓ ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية، وارتفاع نسب التركيز الائتماني خصوصا على صعيد الائتمان المقدم للأفراد.

المطلب الثالث: آليات تعزيز الشمول المالي

تتمثل آليات تعزيز الشمول المالي في[1]:

1. **تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية:** حيث يعد التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة من أهم سبل تعزيز إجراء المعاملات المالية من خلال الهاتف عرض الخدمات المالية وإيصالها مثل سداد الفواتير والمحمول.
2. التثقيف المالي: تعاظمت أهمية التثقيف المالي بعد الأزمة المالية العالمية وهو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات الضرورية لاتخاذ القرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد، كما يساهم التثقيف المالي في زيادة عدد المنتجات والخدمات المالية عمى التطوير وزيادة معدلات الادخار.
3. **بيئة تشريعية مواتيه:** يتطلب تحويل المجتمع إلى الشمول المالي توافر بيئة تشريعية مناسبة تحدد الحقوق والواجبات، حيث يعتبر القانون بمثابة الإطار التشريعي الذي يتيح مواجهة الجرائم الإلكترونية.

[1] نادية لوزري ،**واقع الشمول المالي في الدول العربية واليات تعزيزه**، مجلة البحوث الاقتصادية والمناجمنت، العدد 02،المجلد 02، جامعة الجزائر 3، الجزائر ،2021،ص26

4. **رقمنة الخدمات المالية:** وجود نظام دفع حديث وأمن وفعل مثل نظام الدفع بالهاتف النقال والصراف الآلي ونظام عرض وتحصيل الفواتير الكترونيا، يخلق مجال متكافئا لمقدمي الخدمات المالية وتمكين العملاء الماليين، والاستفادة من خلال خفض التكاليف وتقليل المخاطر، حيث تمثل الخدمات المالية الرقمية بوابة مربحة فعالية لموصول للخدمات المالية الرسمية، وهي محرك أساسي لأتمته العمليات المالية من قطاع الأعمال للأفراد ومن الحكومة للأفراد.
5. **البيانات والأبحاث:** تلعب البيانات والأبحاث في تمكين الجهات الرقابية وصناع القرار من تحديد التفاصيل في استخدام الخدمات المالية من قبل العملاء من جهة وتحديد المعوقات التي تواجه مقدمي الخدمات من جهة أخري، تسليم البيانات والأبحاث في وضع أهداف وطنية مبنية على إدانة لتعزيز الشمول المالي.

وتتمثل أيضا آليات تعزيز الشمول المالي في[1]:

- دراسة السوق المصرفي دراسة جيدة ومتجددة لمعرفة مدى جدوى الخدمات المصرفية، ومدى تناسبها مع فئات المجتمع. الموجودة حاليا؛
- دراسة مطالب واحتياجات السوق من خدمات مصرفية لتحقيقها على أرض الواقع؛
- العمل على إطلاق خدمات جديدة تغطى كافة الاحتياجات المصرفية لكافة فئات المجتمع؛
- إتاحة، وتوفير كل المعلومات التي يحتاجونها متابعة العملاء ومدى رضائهم عن الخدمات الم عن حساباتهم. توفير الخدمات الاستشارية للعملاء ومساعدتهم في اختيار الخدمات الأكثر ملائمة لهم والتي تساعد على إدارة أموالهم بطريقة سليمة؛
- العمل على تفعيل دور الجهات الرقابية المختلفة مما يكسب ثقة العملاء بالخدمات المقدمة.

[1] آية عادل، محمود عوض، **أثر تطبيق الشمول المالي على المخاطر الائتمانية بالبنوك وانعكاس ذلك على أدائها المالى:**دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات المالية والتجارية ،جامعة القاهرة، مصر، 2021 ، ص 380

خلاصة :

تلعب البنوك التجارية دورًا حيويًا في تحقيق الشمول المالي من خلال توفير مجموعة واسعة من الخدمات المالية التي تشمل فتح الحسابات البنكية، وتقديم القروض، وتسهيل المدفوعات الإلكترونية، مما يسهل على الأفراد، خاصة الفئات المهمشة، الوصول إلى الخدمات المالية. كما تساهم هذه البنوك في التعليم والتوعية المالية عبر تنظيم ورش عمل وبرامج تثقيفية تساعد الأفراد على اتخاذ قرارات مالية مستنيرة. وتستثمر البنوك في الابتكار من خلال تصميم منتجات مالية مخصصة واستخدام التكنولوجيا المالية لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية عبر التطبيقات والهواتف الذكية. بالإضافة إلى ذلك، تتعاون البنوك التجارية مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية لتعزيز الجهود المشتركة نحو تحقيق الشمول المالي، وتعمل على فتح فروع في المناطق النائية وتقديم خدمات متنقلة للوصول إلى الأماكن البعيدة. من خلال تبني سياسات تمويلية مستدامة وشفافة، تسهم البنوك في تقليل الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين جودة الحياة، مما يؤدي إلى دمج كافة فئات المجتمع.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لتعزيز الشمول المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تمهيد:

لقد اثبتت العديد من الدراسات حول دور البنوك التجارية في تحقيق الشمول المالي، وبالنظر الى ان قضية الشمول المالي قد حظيت بالاهتمام دولي، حيث عمل بنك الفلاحة و التنمية الريفية على تعزيزه من اجل وصول تقديم الخدمات المالية للجميع، لاسيما الفئات المهمشة في المجتمع وذو الدخل الضعيف.

و سنحاول من خلال دراسة واقع الشمول المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية استقراء كافة الجوانب العملية للشمول المالي و كذلك سلوك البنك الميداني في ممارسة هذه السياسة واهم مؤشرات الشمول المالي ودور البنوك التجارية في تحقيقه مع ضبط خطط العمل و طريقته في التعاطي مع مختلف الخدمات المالية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البويرة رقم 462.

ولاستقصاء جميع جوانب هذا الفصل تم تقسيمه الى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:**تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية
- **المبحث الثاني:**تشخيص لواقع الشمول المالي في وكالة البويرة رقم462 واليات تحقيقه

المبحث الأول:تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ نشأته جملة من التغيرات في هيكله ومن اجل الالمام أكثر سنتطرق الى ما يلي:

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

أنشئ بنك الفلاحة و التنمية الريفية بموجب المرسوم رقم 105/88 بتاريخ 13 مارس 1982، و هو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، و مع بداية التسوية الاقتصادية سنة 1988، عدل و أكمل بقانون 01/88 الذي حدد نهائيا النظام الأساسي للبنك بتاريخ 1988/01/12 و وضع طرق العمل و إجراءات التحويل، فتحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم و هذا التحويل سجل بعقد أصلي بتاريخ 1989/02/19 لدى مكتب التوثيق للسيد – **ميندسان**– موثق بالجزائر العاصمة. و جاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية لمهمة تطوير القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي. في بداية المشوار تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA و أصبح اليوم يتكون من 35 مديرية و 200 وكالة موزعة على المستوى الوطني. و يشغل بنك الفلاحة و التنمية الريفية حوالي 7000 عامل ما بين إطار و موظف نظرا لكثافة شبكته و أهمية تشكيلته البشرية.

صنف بنك الفلاحة و التنمية الريفية من طرف مجلس قاموس البنوك (BANC Aalmanach) طبعة 2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية و يمثل البنك كذلك المركز 668 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف و قد مر بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعدة مراحل نذكرها فيما يلي :

- **من 1982 إلى 1990** : خلال السنوات الثمانية الأولى، كان هدف البنك المنشود هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية، و بمرور الزمن اكتسب البنك سمعة و كفاءة عالية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية و الصناعة الميكانيكية الفلاحية، هذا الاختصاص كان منصوصا في إطار الاقتصاد المخطط، حيث كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة.
- **من 1991 إلى 1999** : بموجب صدور قانون 10/90 الذي أتى لإنهاء فترة تخصص البنوك و وسع لبنك الفلاحة و التنمية الريفية آفاقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة في المجال التقني، هذه المرحلة كانت بداية لإدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي 1991، و تطبيق نظام " SWIFT " لتطبيق عمليات التجارة الخارجية.

- في سنة 1992 : تم وضع برمجيات مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية من تسيير القروض، عمليات الصندوق للودائع، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن.

- في سنة 1992 : تم وضع برمجيات مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية من تسيير القروض، عمليات الصندوق للودائع، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن.
إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية.

إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات.

- و في سنة **1993** : تم إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.
- في سنة **1994** : تشغيل بطاقة السحب و التسديد BADR.
- في سنة **1996** : إدخال عملية الفحص السلكيTélétraitement و فحص انجاز العمليات البنكية عن بعد.
- في سنة **1998** : تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك.

أما المرحلة الثانية فتميزت بوجوب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة و جعل نشاطها و مستوى مردودها يسايران قواعد اقتصاد السوق في مجال تمويل الاقتصاد، كما رفع البنك إلى حد كبير من حجم القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة، و في نفسالوقت رفع مستوى معوناته للقطاع الفلاحي بهدف مسايرة التحولات الاقتصادية و الاجتماعية العميقة، و من أجل الاستجابة لتطلعات زبائنه، مع وضع برنامج خماسي يرتكز خاصة على عصرنة البنك و تحسين الخدمات و كذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة و في الميدان المالي، و نتج عن هذا البرنامج الإنجازات التالية:

- ❖ القيام بفحص دقيق لنقاط القوة و نقاط ضعف البنك و انجاز مخطط تسوية للمؤسسة لمطابقة القيم الدولية و كان هذا في سنة 2000.
- ❖ تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم برنامج (Sybu) كزبون مقدم الخدمة Client Serveur و هذا في سنة 2002.

أما من جانب التطهير الحسابي و المالي :

- ❖ إعادة النظر في تقليل الوقت و تخفيف الإجراءات الإدارية و التقنية المتعلقة بملفات القروض " لمدة تتراوح ما بين 10 و 90 يوما " سواء بالنسبة لقروض الاستغلال أو قروض الاستهلاك.
- ❖ تحقيق مشروع البنك الجالس " Banque Assise " خدمات مشخصة إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية. إنشاء تطبيق آلي يختص بإدخال آليات الدفع في مجال التعامل الافتراضي.
- ❖ إنشاء تطبيق آلي يختص بإدخال آليات الدفع في مجال التعامل الافتراضي.

من خلال ما سبق ذكره فإن بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو :

– البنك الأول في ترتيب البنوك الجزائرية و يقوم باستعمال :

- نظام SWIFT منذ سنة 1991.
- الإعلام الآلي في جميع عمليات التجارة الخارجية.
- الشبكة الأكثر كثافة على التراب الوطني.

و يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية أول بنك جزائري يطبق مبدأ البنك الجالس مع خدمات مشخصة و قام بإدخال كامل للإعلام الآلي على كل شبكة بفضل برمجيات خاصة Progiciel و هي ملك للبنك و مصمم من طرف مهندس المؤسسة. إضافة إلى قيامه بالعمليات البنكية في الوقت الحقيق و عن بعد،و يقوم بترتيب القروض الوثائقية في زمن قياسي لا يتجاوز 24 ساعة، كما أن له إمكانية فحص الزبائن عن بعد لحساباتهم الشخصية.

المطلب الثاني: مهامه وأهدافه و مبادئه.

لبنك الفلاحة و التنمية الريفية عدة مهام و اهداف و مبادئ نذكرها :

أولا: المهام

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في تمويل القطاع الفلاحي وذلك من خلال تحديد مختلف المهام التي تساعده على تدعيم هذا القطاع الحيوي، ولهذا فإنه يمكن تلخيص أهم مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي:

- ✓ وضع الإمكانيات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لتدعيم وتنمية القطاع الفلاحي، الري، الصيد والنشاطات الحرفية.
- ✓ القيام بالمساعدات المالية الضرورية للنشاطات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة، والتي تساهم في تنمية العالم الريفي كالأطباء، الصيدلانيين، أطباء الأسنان، البيطريون، الحرفيون (الصناعة التقليدية)، تجار الخواص.
- ✓ التطور الاقتصادي للوسيط الفني.
- ✓ اعتباره كأداة من أدوات التخطيط المالي قصد المشاريع الفلاحية المسطرة في مختلف المستويات التنموية.
- ✓ القيام بالعمليات التالية:
  - منح القروض طويلة ومتوسطة الأجل.
  - معالجة جميع العمليات البنكية (قروض، صرف، خزينة).
  - تعامل مع مؤسسات القرض العمومية الأخرى.
  - تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

ثانيا: الاهداف

أما أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية فتنحصر فيما يلي:

- ✓ الحفاظ على حصته في السوق والتأقلم مع هذه التغيرات.
- ✓ جلب الزبائن لتحقيق أكبر ربح ممكن.

تطوير جودة الخدمة والعلاقات مع الزبائن.

- ✓ إبقاء أكبر بنك في البلد.
- ✓ العمل على توسيع شبكته لتلبية كل المتطلبات عبر التراب الوطني.
- ✓ شهود نمو سريع وتبدل جذري في هيكلة هذه المرحلة الانتقالية.
- ✓ توسيع إدخال الإعلام الآلي وكل الوسائل التكنولوجية الحديثة.

ثالثا: المبادئ

واهم مبادئه تتمثل في:

1.مبدأ الاستغلال: يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على حسن استقباله، حيث يقدم له الخدمات المطلوبة ويبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بما يحدث في الساحة الاقتصادية هذا الفصل الثاني الشمول المالي في بنك الفالحة والتنمية الريفية ما يدفعه ليكون مستقال عن الحكومة وعن الخارج؛ فيه، فهو بذلك حريص عليهم حرصا يليه المنطق والقانون حتى يكون في مستوى الثقة،

2.**مبدأ القرض و المخاطر:** بما أن البنك هو المؤتمن على أموال المودعين لديه الذين وضعوا ثقتهم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك إثبات خطي ويتمثل هذا الحرص في الضمانات التي يقدمها البنك؛

3.مبدأ السيولة: يتعامل البنك مع الناس أي المال النقدي الجاهز لمواجهة طلبات السحب الاتية من قبل الزبائن

4.مبدأ الخزينة : يتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك لتغطية الحسابات و معاملات الزبائن أما الفائض منها فيرسل إلى البنك المركزي؛

5.مبدأ الامان : وهنا يلجأ المواطن إلى البنك من خلال تعاملاته التجارية و ادخار أمواله تفاديا للمخاطر التي يتعرض لها كالسرقة مثال فالبنك كجهاز أمن مطالب وملزم بالمراقبة الصارمة.

المطلب الثالث: بطاقة فنية للوكالة المستقبلة (462)

للبنك الفلاحة والتنمية الريفية البويرة رقم 462 بطاقة فنية ومختلف العمليات التي تقوم بها

الفرع الأول: لمحة عن الوكالة البويرة462:

في إطار توسيع نشاطات بنك الفلاحة و التنمية الريفية و نظرا لحجم الحاجات و الطلبات ذات الطابع الفلاحي و الاستثماري خاصة، فيما يخص ولاية البويرة، جاء قرار إنشاء و تأسيس الوكالة "462"، في تاريخ 1999/02/02.

تعتبر الوكالة "462" خلية من الخلايا القاعدية البنكية للمؤسسة النقدية بنك الفلاحة و التنمية الريفية عامة، و تدخل ضمن الهيكلة القاعدية لهذه الأخيرة تحت ما يسمى بـ : " الوكالات المحلية للإستغلال – Agences Locales D'Exploitation– "، و التي تعتبر الوصلة المباشرة مع الزبائن.

و كما ذكرنا من قبل، تأسست وكالة عبان رمضان ذات المؤشر البنكي " 462 " بتاريخ **1999/02/02** و فتحت أبوابها تحت إدارة مديرها السيد : " **لونيس محمد** "، بحضور إطارات سامية من بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالجزائر .

جاء تنصيب هذه الوكالة، كخلية عملياتية قاعدية، من أجل دعم نشاط الوكالة المركزية لولاية البويرة 458 "ن التي تكاثرت عليها طلبات الزبائن حيث استدعى الأمر إنشاء وكالة جديدة تابعة لها، لتدعيم نشاطها ومسارها.

وتقع الوكالة " 462 " ***بحي عبان رمضان ولاية البويرة***، تضم 12 موظفا، يمارسون مختلف النشاطات البنكية من عمليات الشباك، الصندوق، والمحفظة البنكية، وكذلك مصلحة القرض وكذا فتح الحسابات البنكية.

و نظرا لكون مردودية الوكالة ذات منسوب ملحوظ، فهي بذلك تعتبر أحد أهم الوكالات البنكية بولاية البويرة، التي تحقق موارد مرتفعة، و بسمعة نشاط مشرفة .

الفرع الثاني:مختلف مصالح الوكالة

تتفرع وكالة عبان رمضان " 462 " على هيكلها التنظيمي على نحو يوزع المهام وفقا لطبيعة كل مصلحة، و تتمثل مصالح الوكالة في :

1- مصلحة الزبائن ServiceClientèle :

تهتم مصلحة الزبائن في وكالة عبان رمضان " 462 " بكل ما يعني مشاكل الزبائن و حاجاتهم في العمليات البنكية، و تنقسم هذه المصلحة إلى :

❖ **المحفظة البنكية** Portefeuille:

تعتبر المحفظة البنكية أهم مصالح الوكالة، و تعنى بالعمليات التي لا تمس السيولة النقدية (النقد الملموس) و تشتغل بوثائق رسمية منها الداخلية (عمليات تخص زبائن الوكالة) و منها الخارجية (عمليات ما بين البنوك)، و يمكن تحديد بعض عمليات المحفظة البنكية بشكل عام كما يلي :

- **القبض** L'Encaissement :

هذه العملية تنطلق أساسا من عملية تحويل القيم المالية التي يتقدم بها الزبائن في شكل شيكات مسلمة من بنوك أخرى مختلفة (BDL, BEA, BNA ...).

و هي العملية التي تقوم فيها الوكالة بإرسال شيكات الزبائن المسلمة من البنوك الأخرى بغرض التخليص، حيث تنتقل القيم المالية في النهاية من الشيكات المسلمة إلى أرصدة الزبائن في الوكالة.

- **عمليات التحويل** Transfert :

التحويل هو انتقال الأرصدة المالية من حساب على حساب في الوكالة نفسها أو من حساب زبون إلى حساب زبون آخر في وكالة أخرى من نفس النوع أو مختلف أنواع البنوك، و تتم هذه العملية اعتمادا على وثيقة عملية بنكية تسمى (وصلة الوكالة Liaison Siège).

يتم التحويل بطلب من الزبون، بأمر تحويل (و هو وثيقة تملا من طرف الزبون و تمضى)، أو عندما تتحمل الوكالة فائضا أو عجزا في السيولة.

- **الشيك المضمون الدفع** Chèque Certifié : هي عمليات بنكية داخلية تسلم بصددها الوكالة شيكا بنكيا للزبون الذي يسلمه بدوره للجهة الطالبة للشك المضمون، و هذا من أجل إثبات للمستفيد ، الوجود الفعلي للقيمة المالية في الرصيد، و الذي يمكن وقفه للجهة المستفيدة إلى غاية الإستحقاق.

❖ **الصندوق** Caisse :

يعتبر الصندوق رئة أي وكالة بنكية، نظرا لخصوصيته المتمثلة أساسا في عمليات السيولة.

و يعتبر الصندوق أحد أهم عناصر البنك، و يعمل بالتنسيق الدائم و المستمر و المباشر مع المحفظة البنكية و الشباك.

هذا الأخير (الشباك) يتم فيه التسجيل المحاسبي لعمليات السحب و الإيداع التي يقوم بها الزبون (Comptabilisation)، في النظام البنكي المعتمد (Sybu)، اعتمادا على رموز العمليات البنكية (Codes D'Opérations) و تتم العمليات كالتالي :

- ***في حالة السحب*** : يتم أولا التسجيل المحاسبي الآلي للعملية، ثم يقوم أمين الصندوق بالدفع.

- ***في حالة الإيداع*** : يحدث العكس، حيث يقوم أمين الصندوق أولا بحساب المبالغ المالية المراد إيداعها، ثم يمضي الزبون استمارة الإيداع بعد ملئها، و بعدها يتم التسجيل المحاسبي الآلي للعملية على مستوى الشباك كما يقوم الصندوق أيضا بعدة عمليات أخرى بتنسيق مع المصالح الأخرى مثل عمليات أوراق الخزينة، وكذا عمليات الصرف.

2- مصلحة القرض ServiceCrédit : مصلحة القرض مصلحة جوهرية في النشاط البنكي لأي وكالة كانت، و تهتم مصلحة القرض في وكالة عبان رمضان (462) بدراسة كل أنواع الملفات الخاصة بطلبات القروض و معالجتها، حيث تركز على عدة نقاط منها، خاصة ما يعني بالمردودية، و تقوم بمتابعة الملفات حتى بعد منح القرض من أجل التغطية و التحصيل لحالات عدم التسديد و العجز.

- **مهام أخرى لمصلحة القرض :**

– المشاركة في إعداد جداول الإحصاءات البنكية، سواء منها الشهرية أو الثلاثية (الفصلية) أو السنوية، الخاصة بالوكالة، و هذا من أجل الإستغلال الحسن و الأمثل لتدرج السلطات داخل الهرم البنكي للوكالة.

3- **الخليةالقضائية** Cellule Juridique:

الخلية القضائية، خلية مستقلة النشاط نسبيا، حيث تميل طبيعة نشاطها على كونها إدارية أكثر منها محاسبية.

و يقوم على الخلية القضائية، لجنة إدارية متخصصة في الشؤون القضائية و الحقوق و النزاعات و غيرها من المسائل الخاصة.

تسهر الخلية القضائية على إتمام ما يلي :

- فتح الحسابات البنكية، و التأكد من سلامة الوثائق و صحة الملفات المقدمة إداريا و كونها خالية من الأخطاء الإدارية التي توقع الزبون و البنك معا في مشاكل مستقبلا.
- السهر على القضايا و النزاعات التي تخص البنك.
- متابعة ملفات الحسابات البنكية التي فيها مشاكل، و العمل على تطبيق القانون البنكي بصرامة بغية تجنب كل أنواع المشاكل، و في هذا الصدد، تمتلك الخلية في حالة ثبوت هذه المشاكل أحقية تجميد الحسابات، و إيقافها مؤقتا لغاية حلها.
- القيام بعمليات التحصيل البنكي.
- التنسيق مع مختلف مصالح الوكالة البنكية.

الشكل رقم (4) الهيكل التنظيمي لوكالة البويرة (462)

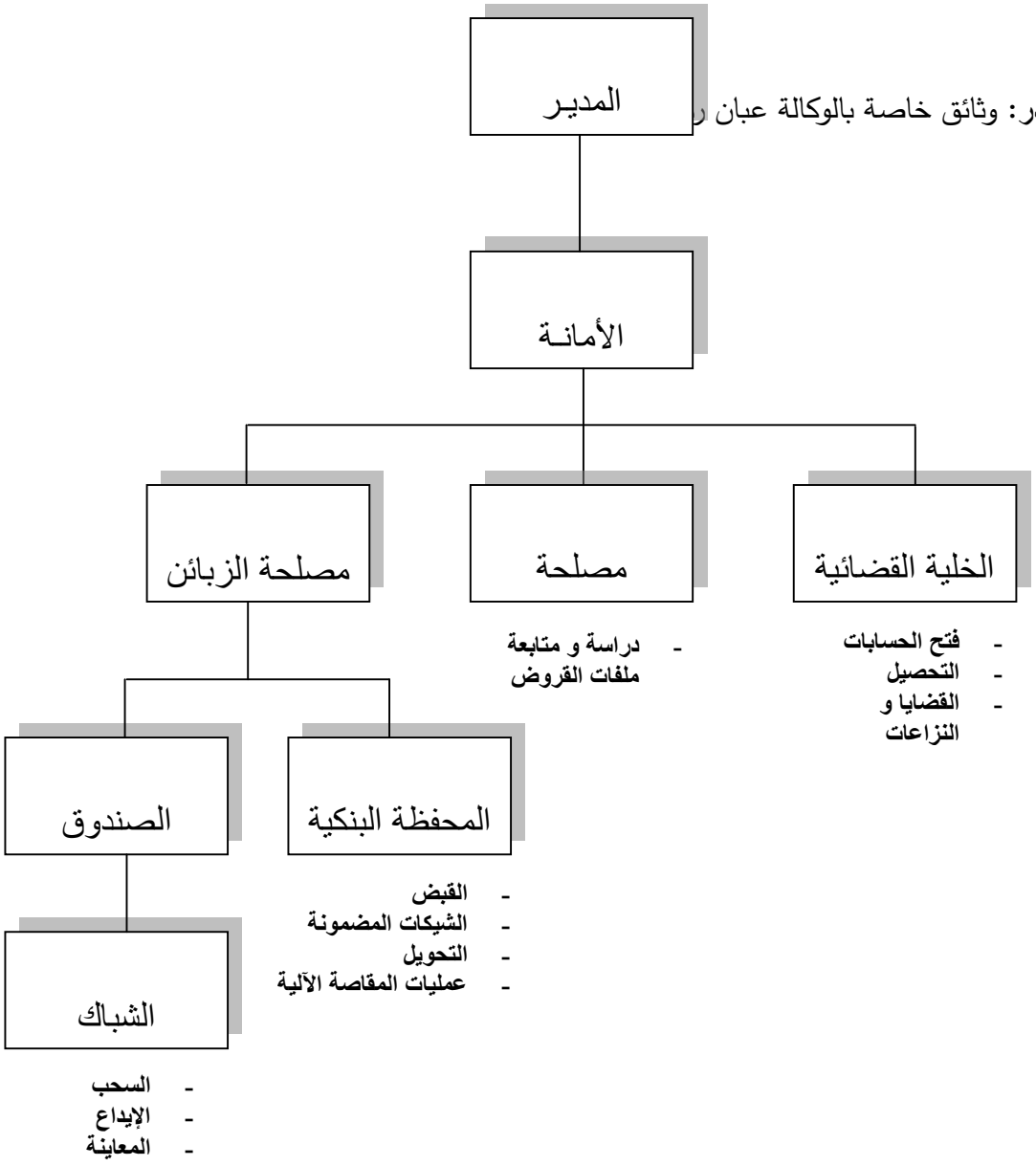

المصدر: وثائق خاصة بالوكالة عبان ر

المبحث الثاني: تشخيص لواقع الشمول المالي في وكالة البويرة رقم 462 واليات تحقيقها

هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يهدف الشمول المالي الى حصول الشرائح السكانية المستعبدة على غرار الخدمات المالية الرسمية بتكاليف مقبولة، وكل واحد منهم يدعم الاخر. ومن هنا سندرس اهم مؤشراتحسب المعطيات المتوفرة

المطلب الأول: دراسة دور الشمول المالي في تعزيز الوصول إلى المصارف والخدمات المالية.

سيتم تحليل بعض مؤشرات الشمول المالي في تعزيز الوصول الى الخدمات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالةعبان رمضان –**462**–.

- **عدد حسابات الودائع**

النظام المالي الرسمي يرتبط كله بالحسابات ويعتبر هذا المؤشر بمثابة نقطة الوصول الى القطاع المالي، كما تم دراسة مؤشر الحسابات المالية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة –عبان رمضان– 462، والمتمثل فيما يلي:

1–الحساب الجاري: هو مؤشر للشمول المالي وهو حساب مصرفي دون فوائد يتيح للعميل القيام بالعديد من العمليات المصرفية

الجدول (3): مؤشر امتلاك الأشخاص للحساب الجاري (2009–2024).

الحسابات المصرفية	عدد الحسابات حسب السنوات				العدد الاجمالي للحسابات
	2009–2011	2012–2014	2015–2017	2018–2020	2021–2024	
حساب جاري	432	735	798	665	2301	4931
النسبة المئوية	8.76%	14.90%	16.18%	13.48%	%46.66	%100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عبان رمضان –462–EXCEL

الشكل (5): نسبة امتلاك الأشخاص للحساب الجاري (2009-ماي2024)

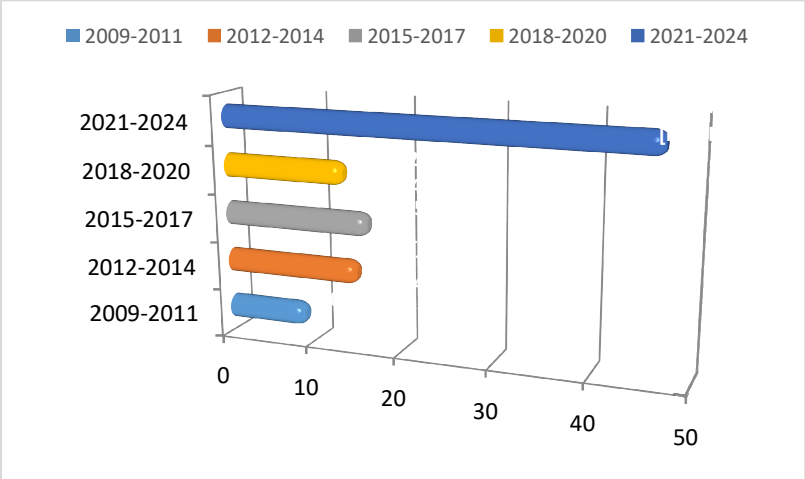

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات السابقة EXCEL .

من الرسم البياني، نستنتج أن العدد الإجمالي للحسابات الجارية في بنك التنمية والفلاحة الريفية بلغ 4931. في الفترة من 2009 إلى 2011، شهد معدل امتلاك الحساب الجاري زيادة بنسبة 8.76%، حيث ارتفع إلى 14.90% في نهاية عام 2014. استمر التطور حتى عام 2019، حيث انخفض معدل امتلاك الحساب الجاري إلى 13.48%، نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة وندرة الأموال التي تسببها انتشار فيروس كورونا في الجزائر والعالم بأكمله.

بعد مضي عام على تفشي جائحة كورونا، لاحظنا ارتفاعًا في نسبة الحساب الجاري في الفترة من 2021 إلى 2024بنسبة 46.66%. يرجع هذا الارتفاع إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية وزيادة تدفق السيولة، بالإضافة إلى زيادة مستوى الوعي لدى الأفراد وثقتهم في المؤسسات المالية التي تعمل على تعزيز الشمول المالي.

نستنتج ان البنك التنمية والفلاحة الريفية وكالة عبان رمضان 462 يرتكز على توفير الخدمات المالية للمزارعين والقطاع الريفي، ويظهر من البيانات أنه قد حقق تقدمًا وتطورًا ملحوظًا في توفير الحسابات الجارية لعملائه خلال الفترات المذكور.

2-حساب التوفير :هو مؤشر للشمول المالي وهو إيداع الأموال في الحساب المصرفي بهدف الحصول على فوائد.

الجدول (4): نسبة تطور عدد حساب التوفير خلال الفترة(2009-2024).

الحسابات المصرفية	عدد الحسابات حسب السنوات					العدد الاجمالي للحسابات
	2009-2011	**2012-2014**	**2015-2017**	**2018-2020**	**2021-2024ماي**	
حساب التوفير	223	512	635	589	880	2839
النسبة المئوية	7.85%	18.03%	22.36%	20.74%	40%	%100

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتمية الريفية وكالة عبان رمضان -462-EXCEL

الشكل (6): النسب المئوية لتطور نسبة حساب التوفير.

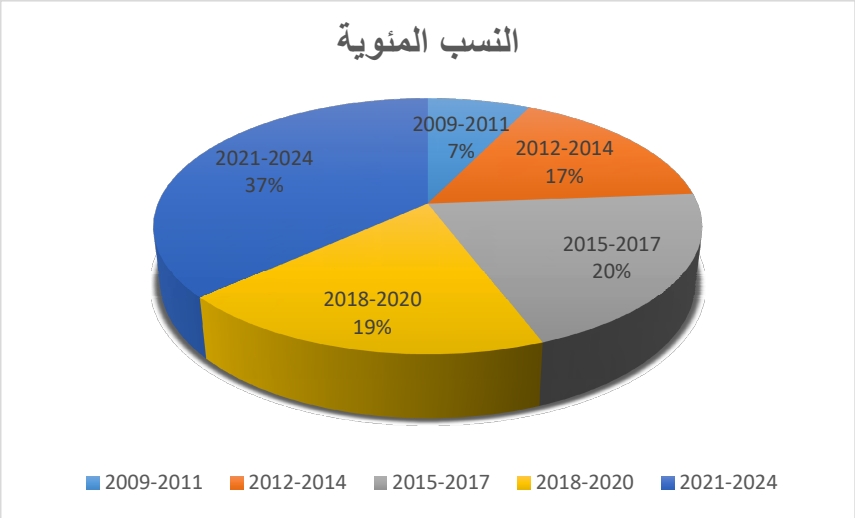

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات السابقة EXCEL

من خلال الجدول أعلاه، يمكننا ملاحظة تطور نسب حسابات التوفير على مدى السنوات. في الفترة من عام 2009 إلى 2011، كانت نسبة الحسابات التوفير7.85٪. لكن خلال السنوات التالية حتى عام 2019، **شهدنا تراجعًا ملحوظًا حيث بلغت نسبة الحسابات التوفير** 20.74٪. يُعزى هذا التراجع إلى **انتشار فيروس كورونا في ذلك الوقت والخلل في الخطة الاستراتيجية المتبعة.** وبعد مرور عام على انتهاء الأزمة الناجمة عن فيروس كورونا، لاحظنا ارتفاعًا في نسبة حسابات التوفير، حيث بلغت 40٪ في الفترة من عام 2021 إلى2024. يُرجع هذا الارتفاع إلى استعادة الثقة في المؤسسات المالية الرسمية التي تسعى لتعزيز الشمول المالي.

باختصار، نلاحظ أن نسبة حسابات التوفير تأثرت بشكل كبير بالأحداث الاقتصادية والاجتماعية مثل انتشار فيروس كورونا. ومع استعادة الثقة وتنفيذ استراتيجيات فعالة، يمكن أن نتوقع زيادة في حسابات التوفير في المستقبل.

3-حساب توفير اشبال: هو امتلاك الأشخاص البالغين من العمر 15 سنة فما فوق للحساب المصرفي يودع له امواله في البنك وله حرية الاختيار بالفائدة او بدون فائدة.

الجدول (5): نسبة تطور عدد حساب توفير الاشبال خلال الفترة(2009-2024).

الحسابات المصرفية	عدد الحسابات حسب السنوات					العدد الاجمالي للحسابات
	2009-2011	2012-2014	2015-2017	2018-2020	2021-ماي 2024	
حساب توفير اشبال	40	41	50	43	80	254
النسبة المئوية	%15.75	%16.14	%19.68	%16.93	%31.50	%100

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتمية الريفية وكالة عبان رمضان462 EXCEL

المجموع الكلي: 8024للعدد الحسابات المصرفية

الشكل رقم (7): النسب المئوية لحساب توفير الاشبال(2011-ماي2024)

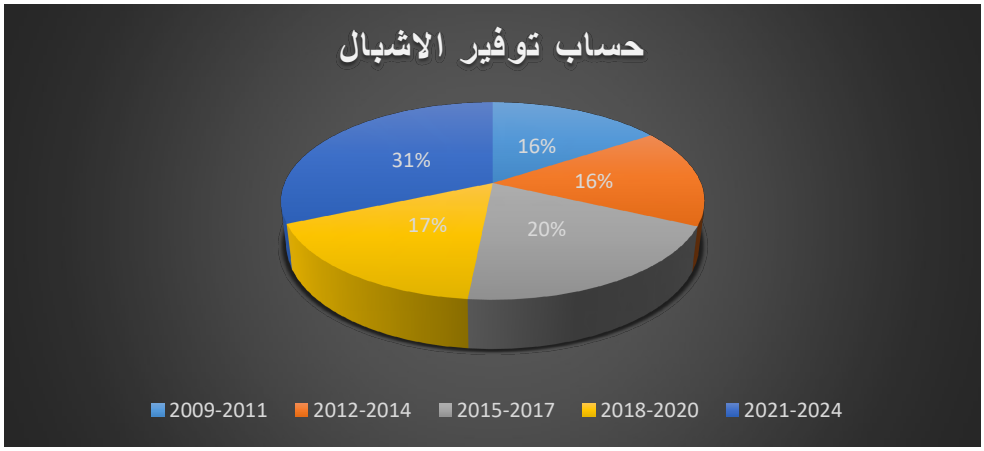

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات مقدمة من طرف الوكالة عبان رمضان EXCEL462 .

من خلال الشكل رقم (3) نلاحظ ان هناك ارتفاع لكن طفيف في نسبة امتلاك الاشبال للحساب البنكي رغم ان نسبة الشباب عالية من المجتمع الجزائري، حيث في سنتي 2009-2011 بلغت نسبة امتلاك الاشبال للحساب 15.75، حيث في السنوات التالية زادت نسبة ارتفاع حسابات الاشبال لكن بقليل، الا غاية سنة 2019 فنلاحظ انخفاض نسبة امتلاك الاشبال في تلك الفترة بسبب انتشار فيروس كورونا، بعد انقضاء تلك الفترة زادت نسبة فتح الاشبال للحساب خلال فترة 2011-ماي2023 رغم ذلك تواجه نسبة الاشبال عوائق رئيسية تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية والمصرفية.

- **نسبة الحسابات بالنسبة لعدد اجمالي الحسابات.**

الجدول6: العدد الاجمالي للحسابات خلال الفترة (2009-2024).

الحسابات المصرفية	عدد الحسابات حسب السنوات					العدد الاجمالي للحسابات	النسب المئوية
	2009-2011	2012-2014	2015-2017	2018-2020	2021-ماي 2024		
حساب جاري	432	735	798	665		4931	%61.45
حساب التوفير	223	512	635	589		2839	%35.38

حساب توفير اشبال	40	41	50	43		254	%3.16
المجموع						8024	%100

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف بنك البدر البويرة –وكالة عبان رمضان EXCEL462–.

الشكل رقم (8):نسبة الحسابات بالنسبة لعدد الإجمالي .

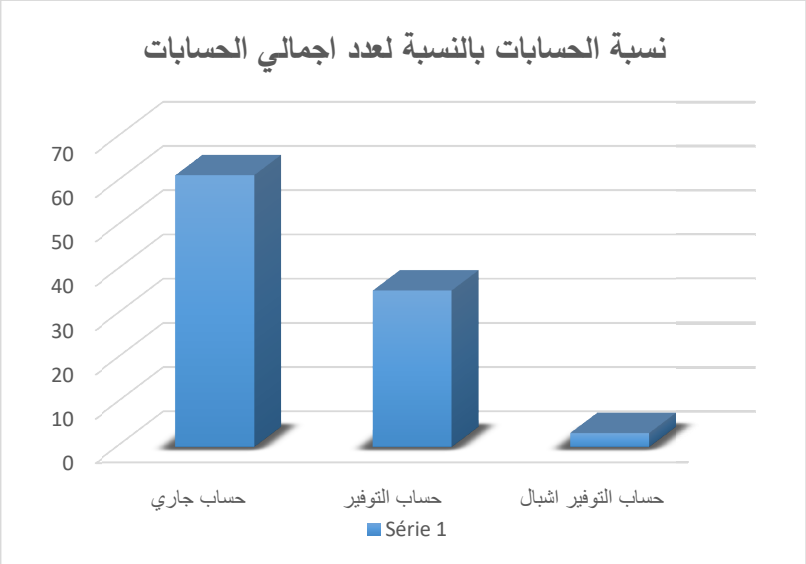

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات مقدمة من طرف الوكالة عبان رمضان EXCEL 462.

نستنتج من خلال الشكل ان الحساب الجاري يمثل اعلى نسبة ب 61.45%لإقبال الكبير للأفراد لفتح الحساب الجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية البويرة –وكالة عبان رمضان 462–، على غرار حساب التوفير فهو يمثل نسبة35.38% وحساب الاشبال يمثل نسبة الأضعف بالنسبة % 3.16. ويرجع ذلك الى عدة عوامل منها تفرض البنوك شروطا صارمة لفتح حسابات للأشبال، مما يجعل العملية أكثر تعقيدا، والوعي المالي للأشبال ضعيف وتأثر الاشبال أيضا بالتوجيه العائلي، حيث اذ لم يكن للأفراد العائلة اهتمام كبير بالخدمات المصرفية. فمن المتعارف عليه أن المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكيةً الحسابات في مؤسسات مالية لا يتمتعون باستقلالية مالية.

ثالثا: تطورعدد الحسابات المصرفية وفق الفئات.

الجدول (7): تطورعدد الحسابات المصرفية وفق الفئات خلال السنوات (2009–2024ماي).

	2009–	2012–	2015–	2018–	2021–	المجموع

	2011	2014	2017	2020	2024ماي	
الافراد	500	700	980	700	1650	4530
المؤسسات	239	498	603	523	700	2563

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات مقدمة من طرف البنك البدر البويرة –وكالة عبان رمضان 462–EXCEL

ويكمن توضيح تطور عدد الحسابات المصرفية وفق الفئات في بنك البدر –وكالة عبان رمضان 462– في الشكل الاتي :

الشكل رقم(09): يمثل نسبة الحسابات المصرفية وفق الفئات (الافراد –المؤسسات).

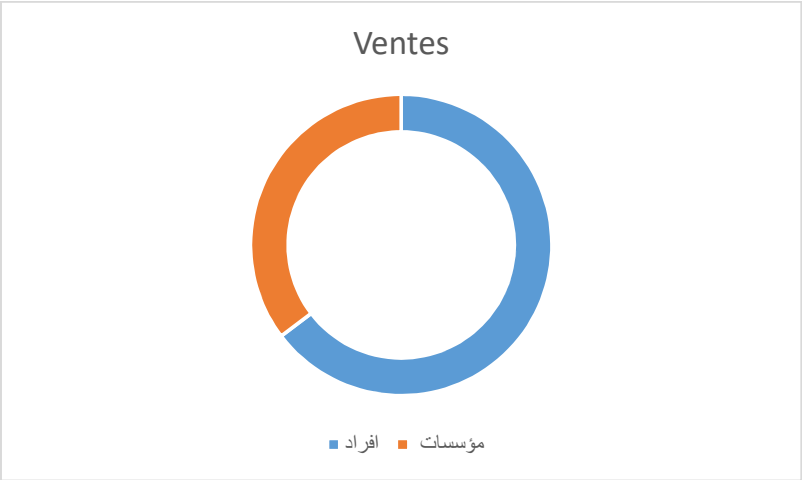

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات مقدمة من طرف–وكالة عبان رمضان 462و –EXCEL

من خلال الشكل نستنتج ان مجموع عدد حسابات الافراد خلال السنوات الماضية يقدر ب 4530وهذه النسب تتغير مع مرور الوقت، على غرار حسابات المؤسسات يقدر مجموع حساباتها ب 2563وهي نسبة ضئيلة، مقارنة بمجموع عدد حسابات الافراد وذلك لسبب عدم وجود ثقة بين المؤسسات والبنك وقلة الوعي المالي.

- **نسبة التغطية المصرفية:** وهي المؤشر الذي يحدد عدد الأفراد الذين لديهم حسابات مصرفية بالنسبةللعدد الإجمالي للسكان في المنطقة التي يعمل بها البنك، وهذا المؤشر يمكن استخدامه لتقييم مدة توافر الخدمات المصرفية لشرائح المجتمع المختلفة.

المجموع الكلي للحسابات: 6616

- 52500 مجموع سكان منطقة البويرة

نسبة الشمول المالي = (8024÷ 52500) × 100% =15.28%

من خلال المعلومات السابقة تبلغ نسبة الشمول المالي 15.28%. هذا يعني أنه يتوفر حساب مصرفي لنحو15.28% من إجمالي عدد السكان في المنطقة.هذه النسبة يمكن أن يعكس مدى تطور النظام المصرفي والوعي المالي في المنطقة. نسبة الشمول المالي المنخفضة تشير إلى وجود تحديات في توفير الخدمات المصرفية للأفراد، وقد يكون هناك عوامل مثل قلة الوعي المالي أو صعوبة الوصول إلى الخدمات المصرفية.

من الناحية الإيجابية، زيادة نسبة الشمول المالي تعكس تحسنًا في توافر الخدمات المصرفية والوعي المالي للأفراد. وهذا يمكن أن يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والشمول المالي للمجتمع، حيث يتمكن المزيد من الأفراد من الوصول إلى الخدمات المصرفية والاستفادة منها في إدارة أموالهم وتحقيق أهدافهم المالية.

ملكية البطاقات المصرفية لوكالة البويرة462.

ان امتلاك بطاقة الدفع الالكتروني تختلف من فئة الى أخرى، كما تسمح للزبائن او الافراد بسحب أموالهم بالدفع الجواري او عن بعد بتمويل وتلقي الأموال والجدول المالي يمثل نسبة تزويد الحسابات بالبطاقات.

الجدول رقم (8): تطور نسبة امتلاك بطاقات المصرفية.

البيان	
اجمالي البطاقات المصرفية	4000
اجمالي الحسابات	8024
نسبة تزويد الحسابات بالبطاقات	%49.85

المصدر: معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية (وكالة 462)

يمثل الجدول أعلاه ملكية البطاقات المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية البويرة وكالة عبان رمضان462، فمن حق أي عميل لديه حساب مصرفي امتلاك بطاقة مصرفية.

حيث يقدر عدد اجمالي البطاقات المتداولة في البنك ب 4000 بطاقة في نهاية سنة 2021 وبالنظر الى عدد اجمالي الحسابات المفتوحة المقدرة 8024 حساب.

نلاحظ ان عدد تزويد الحسابات بالبطاقات يقدر ب: 49.85% وهي نسبة ضعيفة، أي ان عدد كبير من الحسابات المفتوحة غير مزودة بالبطاقات المصرفية، وهذا ما يمنع العملاء من الاستفادة من التسهيلات الممنوحة مع البطاقة، وبالتالي عدم تعزيز مؤشرات الشمول المالي بالمستوى المطلوب.

- **عدد القروض الممنوحة:** يعكس هذا المؤشر عدد القروض التي قدمها البنك، ويساعد في تقييم مدى توافر الائتمان والخدمات المصرفية الأخرى لشرائح المجتمع.

الجدول (11): تطور عدد القروض الممنوحة 2009-2022.

السنوات / انواع القروض	2010-2009	2013-2011	2018-2014	2021-2019	2022
قرض الاستغلال	3	4	4	7	9
قرض التحدي	29	48	67	74	95
قرض الرفيق	100	102	137	146	110
قرض ANAD	38	43	59	52	77
قرض السكن الريفي	120	133	138	157	162
العدد الكلي	290	330	405	436	450

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة عبان رمضان ولاية البويرة -462-

من خلال الجدول أعلاه ان قيمة هذا المؤشر قد سجل ارتفاعا ملحوظا بالرغم من ضعف هذه الاعداد، حيث سجل المؤشر 290 في سنتي 2009-2010، ليزداد خلال السنوات التي تاليه، الى غاية سنة 2019 فكان انخفاض في عدد القروض الممنوحة وذلك للانتشار فيروس كورونا في تلك الفترة. وبعد عام على انقضاء الفيروس ارتفعت نسبة اقبال الأشخاص للاقتراض من البنك، حيث بلغ عدد الاقبال الى 450 في سنة 2022.رغم ذلك يبقى عدد القروض الممنوحة ضئيل جدا وهذا يدل على الاقبال المحتشم للأفراد عند الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية وذلك يعود سببه الى وجود إجراءات متبعة (عدم وجود تسهيلات).

- **نسبة الفائدة المتبادلة:** وهي المؤشر الذي يعكس العلاقة بين عدد الحسابات المتبادلة في البنك وعلى الحسابات الإجمالي، وهذا المؤشر يمكن استخدامه لتحليل مدى توفر الخدمات المصرفية للفئات الأكثر فقراً والمتوسطة.

نفترض ان عدد الحسابات المتبادلة في البنك 4500

والعدد الاجمالي للحسابات هو 8024

اذن نحسب النسبة كالتالي 4500÷8024× 100% = 56.08%

يمكننا استنتاج من خلال المعلومات أن نسبة الفائدة المتبادلة في بنك الفلاحة والتمية الريفية وكالة عبان رمضان 462 تبلغ 56.08%. هذا يشير إلى أن هناك توافرًا معتدلاً للخدمات المصرفية للفئات الأكثر فقراً والمتوسطة. ومع ذلك، قد يكون هناك مجال لتحسين الشمول المالي من خلال زيادة عدد الحسابات

المتبادلة وتوفير خدمات مصرفية أكثر للفئات ذات الدخل المنخفض. هذا يمكن أن يتم عن طريق تعزيز التوعية المالية وتطوير منتجات وخدمات مصرفية ملائمة لاحتياجات هذه الفئات وتقديمها بتكاليف منخفضة وسهولة الوصول إليها

المطلب الثاني: الجهود والمبدرات بنكالبويرة وكالة 462 في سبيل تحقيق الشمول المالي.

لقد قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال وكالة البويرة 462 بالعديد من الحملات التحسيسية في ولاية البويرة من اجل تعزيز الشمول المالي ونذكر منها:

إطلاق حملة توعية، قامت البنك بتنظيم أيام مفتوحة بهدف تعميم وتنشيط الشمول المالي ، من خلال استجابة للتسهيلات التي قدمتها السلطات العامة لفتح حساب مصرفيفي البداية، وبعد تأكيد تاريخ إقامة هذه الأيام في مقر ولاية بويرة في 17 و 18 أفريل 2021، قامت بإعلام جميع السلطات المحلية المعنية بإطلاق ونطاق هذا الحدث في مقر ولاية بويرة واحتلال مقر دار المؤسسات الشبابية "O.D.E.J" لبويرة (دار الشباب) لبدء هذا الحدث .بعد استلام الدعاية المرئية من DMC وطباعتها، في 17 أبريل، هذا اليوم الذي شهد مشاركة جيدة من مواطني الولاية بما في ذلك الموظفين والفلاحين والتجار والصناعيين مختلف الفئات المجتمع .

تم تأمين تنظيم هاتين اليومين من قبل مديري العملاء في فروعها الاثنتين في بويرة (458 و 462)، الذين تواصلوا مع المواطنين بشأن نطاق هذا الحدث وشرحوا للحضور التسهيلات والمزايا التي يقدمها مصرفها في مجال البنك ووسائل الدفع الإلكترونية) بطاقات CIB و Mastercard و BADR-SMS و E-Banking...). شهدت هذه الأيام أيضًا حضور وتغطية بعض وسائل الإعلام مثل إذاعة بويرة المحلية وقناة الشروق التلفزيونية ، بالإضافة إلى عدة صحف يومية في الصحافة المكتوبة .تم حجز برنامج مباشر في إذاعة المدينة المحلية بتاريخ 18 أفريل للمدير الإقليمي لشركتها المستحقة وبصحبة مدير -462- ALE ABANE RAMDANE لنقاش وشرح فرصة تنظيم الأيام المفتوحة .

في يوم السبت 24 أبريل واستفادةً من الكثافة التي تشهدها مركز التسوق UNO في الشهر الكريم، بالإضافة إلى متاجر الموجودة في المركز التجاري ، لقد قاموا بإقامة منصة داخل الموقع، والتي شهدت نجاحًا تامًا في جذب الزوار من مختلف الأعمار والنساء والرجال والأطفال .علاوة على ذلك، تم وضع برنامج بصورة قافلة تجوب ALE المرتبطة بشركتها خارج المقر الرئيسي .

و لضمان نجاح أيام التوعية التي قامت بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، أصرت مديرة الشركة على المشاركة وإطلاق البداية بالتعاون مع السلطات المحلية، رئيس الدائرة ورئيس المجالس الشعبية البلدية وبعض الفروع الفرعية للزراعة في المناطق التي تم زيارتها، "صور مرفقة ."كانت المحطة الأخيرة هي

المركز الجامعي حيث قامت بتنظيم أيام مفتوحة في 04 و05 من الشهر ماي، استهدفت بشكل خاص طلاب التخصصات الإدارية والاقتصادية والمالية والمصرفية لتوعيتهم بجميع جوانب BADR من خلال تطوير الجانب المتعلق بالبنك ووسائل الدفع الإلكترونية .وتميز اليوم الثاني بزيارة رئيس الجامعة وفريقه الإداري الذي رحب بهذه المبادرة واقترح عليهم بتنظيم هذا النوع من الأحداث في بداية العام الدراسي لاستهداف أكبر عدد من الطلاب بدلاً من نهاية العام .بالنسبة لهم، وحسب اراء العمال في بنك البدر فكان رأيهم أنهم نجحوا في تنظيم هذا الحدث الرائع، ويأملون بشدة أن تصبح هذه القافلة مناسبة تقليدية لنشر وتعزيز منتجاتها المتاحة في البنك بشكل مستمر وأكبر[1]

المطلب الثالث:اليات ورؤية استشرافية لتعزيز الشمول المالي في وكالة البويرة 462

تعزيز الشمول المالي في وكالة البويرة 462 يمكن أن يتم من خلال تبني مجموعة من الآليات والاستراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق الشمول المالي الكامل

الفرع الأول :الأليات التي يقوم بها البنك لتعزيز قاعدة الشمول المالي

عمل البنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال وكالة البويرة 462 لتوسيع قاعدة الشمول المالي باتباع عدة اليات ومن بين هذه الاليات نذكر منها:

- **تحسين فرص الحصول على الخدمات:** وذلك من خلال التركيز على توفير خدمات مالية متنوعة وميسرة وبأقل تكلفة ممكنة للوصول الى أكبر عدد ممكن من الزبائن.
- **التثقيف المالي: قد** قام البنك بقيام بالعديد من البرامج للمجتمع وذلك لزيادة الوعي المالي وتعليم الافراد كيفية إدارة المال والاستفادة القصوى من الخدمات المالية المتاحة.
- **البيانات والأبحاث:** وذلك من خلال تحديد تفاصيل في استخدام الخدمات المالية من قبل العملاء. وتحديد المعوقات التي تواجه مقدمي الخدمات والعمل على تفعيل دور الجهات الرقابية لكسب ثقة العملاء بالخدمات المقدمة.

وفي الشكل التالي نلخص الاليات التي تباعها البنك لتوسيع قاعدة الشمول المالي:

الشكل (10): يوضح الاليات الشمول المالي في وكالة 462

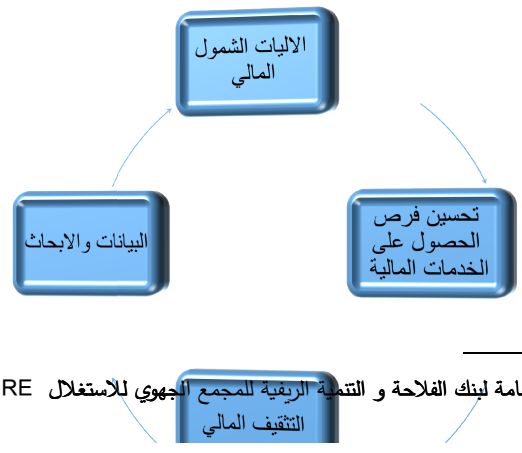

[1]معلومات مقدمة من طرف المديرية العامة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية للمجمع الجهوي للاستغلال GRE البويرة .

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على معلومات مقدمة من الوكالة المستقبلة

ويمكننا القول هنا ان آليات الشمول المالي تلعب دورًا حاسمًا في توسيع قاعدة الشمول المالي من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، تعزيز المعرفة المالية، وتقديم منتجات وخدمات مالية تناسب احتياجات الفئات غير المخدومة.

الفرع الثاني: رؤية استشرافية لتعزيز الشمول المالي في وكالة البويرة 462

بغض النظر على الاليات التي عملبها البنك لتوسيع قاعدة الشمول المالي لم تحقق كل الاليات ولذلك وضعت خطط مستقبلية للتحقيقها ومن بين هذه الاليات نذكر:

- **رقمنة الخدمات:** بحيث قام البنك بوضع نظام دفع حديث وامن وفعال والدفع بالهاتف او الصراف الالي وكذلك تحصيل الفواتير الكترونيا. واطلاق خدمات جديدة من بينها:
  - اصدار بطاقة الكترونية جديدة
  - فتح موقع الكتروني www.badrbank.dz
  - تقديم مختلف الخدمات الالكترونية على BADRmet
  - متابعة العملاء ومدى رضاهم عن الخدمات
  - توفير خدمات استشارية
  - مساعدة العملاء في اختيار خدمات الأكثر ملائمة
  - اطلاق خدمات جديدة تغطى كافة الاحتياجات المصرفية لكافة فئات المجتمع

خلاصة:

تناول هذا الفصل الدراسة الميدانية لدور البنوك التجارية في تحقيق الشمول المالي ببنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة 462 البويرة الذي يعتبر محل الدراسة، و قد تم التطرق الى التحليل الاحصائي لتحديد مدى تاثير البنوك التجارية على تعزيز الشمول المالي من خلال دراسة مؤشراته بالاعتماد على برمجيات خاصة (spss) ، فقد اتضح من خلال هذا الفصل ان مؤشرات الشمول المالي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية ضعيفة مما يعكس عدم وجود ضمان لوصول الخدمات و المنتجات المالية لكافة فئات المجتمع ما يؤكد ضرورة وضع استراتيجيات و خطط جديدة ، كما ان على البنك التوسع في تقديم

خدماته من خلال تسهيل و تبسيط إجراءات الحصول عليها و تحفيز الافراد على طلب منتجاته من خلال مختلف الأساليب المتاحة .

خاتمة

خاتمة :

تلعب البنوك التجارية دورا حاسما في تحقيق الشمول المالي، من خلال توفير فرص متساوية للجميع في الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية وتمكين الأفراد من إدارة أموالهم وتحقيق أهدافهم المالية .بالإضافة إلى ذلك، يعتبر الشمول المالي عنصرًا حاسما في تعزيز الاستقرار المالي، حيث يساهم في زيادة حجم الودائع وتوفير مصادر تمويل إضافية للأنشطة المصرفية، ويعزز استدامة البنوك من خلال وجود قاعدة عملاء واسعة ومنتشرة .لذا يلزم على السلطات المختصة والمؤسسات المالية أن تولي اهتماما كبيرا لتعزيز الشمول المالي وتعميم الخدمات المالية على نطاق واسع في سياق الجزائر ، يجب ان تعمل على تحسين وتطوير الخدمات المصرفية للحد من معدل الإقصاء المالي وتحقيق الشمول المالي الشامل. و قد لخصت دراستنا إلى النتائج التالية:

- **نتائج اختبار الفرضيات :**
- **الفرضية الأولى :** تم التوصل الى أن دور البنوك التجارية بتجاوز مجرد تقديم خدمات مالية ليشمل تأثير كبيرا على الاقتصاد ككل من خلال دعم النمو الاقتصادي , و تحقيق الاستقرار المالي , و تسهيل العمليات التجارية . فهنا تعتبر الفرضية صحيحة.
- **الفرضية الثانية :** من خلال هذه الاليات التي تطبقها , تسعى البنوك التجارية الى تحقيق شمول مالي واسع النطاق , مما يسهم في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تحسين مستوى المعيشة لفئات المجتمع المختلفة . وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية .
- **نتائج عامة :**

1. ضعف مستويات الشمول المالي في الجزائر نتيجة ضعف مؤشر وصول الخدمات المالية .
2. ضعف الوعي المصرفي لدى الشعب و خاصة في القرى و الأرياف .
3. ضعف دور المصارف في توعية موظفيها و شرائح المجتمع بمفهوم الشمول المالي .
4. ترتكز سياسة الشمول المالي على توفير خدمات مالية مسؤولة وشفافة وفعالة بتكلفة منخفضة، بهدف احتواء فئات واسعة من المستبعدين مالياً وتمكينهم من المشاركة في عملية التنمية وبناء رأس المال الاجتماعي. ومع ذلك، يعتمد نجاح هذه السياسة على تطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي وانتشار ثقافة المالية في المجتمع.
5. توفير الحماية لمستهلكي الخدمات المالية والمصرفية في الاعتبار سياسة الشمول المالي تستند إلى توفير خدمات مالية مسؤولة وشفافة وفعالة بتكلفة منخفضة.
6. الشمول المالي يحسن المستوى المعيشي ويزيد الدخل القومي، ويساهم في حل مشكلة البطالة. إنه وسيلة لتطوير القطاع المالي وتحول ديناميكي من التخلف إلى التقدم.

7. الشمول المالي يعزز التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي، ويساهم في تعزيز المساواة الاقتصادية والاجتماعية. يعمل على تحسين فرص العمل وتقليل الفجوة الاقتصادية، ويعزز التعليم المالي والوعي المالي. يساهم في تعزيز الثقافة المالية والاستدامة المالية للأفراد والمجتمعات.
8. يتميز بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالجودة في الخدمات المالية.
9. زمن توفير بعض الخدمات يستغرق وقت أطول مما تستغرقه بنوك أخرى وهذا راجع لنقص الإمكانيات و خبرة العنصر البشرى.

توصيات واقتراحات:

1. تعزيز العدالة والشفافية المالية يعزز الثقة في النظام المصرفي، ويجب توفير خدمات مصرفية شفافة وعادلة لجميع فئات المجتمع.
2. ضرورة تبسيط الإجراءات المصرفية وتخفيف القيود القانونية المتعلقة بالعمليات المصرفية لتحقيق الشمول المالي.
3. اتاحةأن تكون الخدمات المالية متاحة لجميع الفئات الاجتماعية وتكون مصدرًا موثوقًا للمعلومات المالية، ينبغي تعزيز وتحسين البنية التحتية المالية، بما في ذلك توسيع شبكة البنوك والمؤسسات المالية في المناطق النائية وتعزيز التكنولوجيا المالية والدفع الرقمي
4. توفير مجموعة متنوعة من الخدمات المالية لتلبية احتياجات الأفراد والشركات.
5. تشجيع التنويع في المؤسسات المالية وتوفير خيارات مالية متنوعة تناسب احتياجات العملاء.
6. البنكبحاجة ماسة الى تنمية مهارات وقدرات الموارد البشرية العاملة، بحيث على المؤسسات بتقديم برامج تأهيلية وتدريبية تواكب سد النقص الحاصل.
7. ضرورة الاخذ بعين الاعتبار التحديات الخاصة التي تواجهها بعض الفئات الضعيفة مثل النساء والشباب والأشخاص ذوي الدخل المحدود. ينبغي تطوير حلول مالية مبتكرة وملائمة لتلك الفئات لتحقيق الشمول المالي.

افاق الدراسة:

في الأخير يمكن القول ان هذه الدراسة هي محاولة لمعالجة موضوع وهي تفتح مجال البحث في بعض المواضيع الأخرى مثل:

- الخدمات المالية الرقمية ودورها في تحقيق الشمول المالي دراسة حالة الجزائر.
- استراتيجيات تعزيز الشمول المالي للفئات المهمشة والمحرومة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1. أبو قاسم الطبولي ، مبادئ الإقتصاد التحليلي الكلي ، الطبعة الثانية ، دار الكتب الوطنية بنغازي ، 1997 ،
2. أحمد زهير شامية ،النقود و المصارف ، دار زهران للنشر ، الأردن ، 1994 ،
3. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي ، إدارة البنوك التجارية ، دار المنهل ، الطبعة 1 ، السعودية ، 2000
4. دوال بدر الدين ، رؤوف عبد الله ، القروض البنكية ، جامعة الجزائر ، 2003 ،
5. جميل الزيدانيين السعودي ، أساسيات في الجهاز المالي ، دار وائل للطباعة والنشر،عمان، 1999 ،
6. حسين مُحَمَّد سمحان ، إسماعيل يونس يامن ، إقتصاديات النقود و المصارف ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة 1 ، عمان ، 2011 ،
7. خالد أمين عبد الله ، العمليات المصرفية ، دار وائل للنشر ، الإسكندرية ، الطبعة 2 ، 2000
8. رشاد العصار ، رياض الحلبي ، النقود و البنوك ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة 1 ، عمان 2000 ،
9. سلمان بودياب ، إقتصاديات النقود و البنوك ، المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، 1996
10. سمير الخطيب ، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك ، منشأة المعارف الإسكندرية ، 2008 ،
11. شاكر القزويني ، محاضرات في إقتصاد البنوك ، ديوان مطبوعات الجامعية ، الطبعة الخامسة ، 2011/2004 ،
12. صالح الأمين الأرباح ، إقتصاديات النقود و المصارف ، مطبعة الدار الجماهرية ، ليبيا ، 1991
13. صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية، ، دار اليازوري لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،2016
14. صبحي تادريس قريصة ، مدحت محمود العقاد ، النقود و البنوك و العلاقات الدولية ، دار النهضة العربية للطبع و النشر ، بيروت ، 1983،
15. ضياء مجيد الموسوي ، الإقتصاد النقدي ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 2000 ،
16. عبد الغفار حنفي ، الأسواق و المؤسسات المالية ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2000
17. طاهر فاضل البياتي ، المصارف و النظرية النقدية ، جامعة العلوم التطبيقية الأكادمية العربية للعلوم المالية و المصرفية ،
18. عبد المطلب عبد المجيد ، النظرية الإقتصادية و تحليل جزئي و كلي للمبادئ ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 2003 ،
19. عبد الغفار حنفي ، الأسواق و المؤسسات المالية ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2000
20. عبد النعيم مُحَمَّد مبارك ، مبادئ الإقتصاد ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1997 ،
21. عادل أحمد حشيش ، أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2004 ،
22. عقيل جاسم عبد الله ، النقود و المصارف ، الجامعة المفتوحة ، ليبيا ، 1994 ،
23. مُحَمَّد عبد العزيز عجمية ، مدحت مُحَمَّد العقاد ، النقود و البنوك و العلاقات الإقتصادية ، دار النهضة العربية للطباعاة و النشر ، بيروت ، 1981
24. مُحَمَّد عبد العزيز عجمية ، مصطفى رشدي شيحة، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية الإسكندرية ، 1987 ،

25.مُحَمَّد عزت فزلان ، إقتصاديات البنوك و المصارف ، دار النهضة الحديثة ،الطبعة 1 ، 2002 ،

26.منير ابراهيم هندي،إدارةالبنوك التجارية مدخل إتخاذالقرارات،المكتب العربي الحديث،الاسكندرية،مصر، الطبعة3،2000

27.ناصر داوي عدون ، واخرون ، مراقبة التسيير في المؤسسات الإقتصادية ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2003

28.هيل عجمي جميل الجنابي،إدارةالبنوكالتجارّةوالاعمالالمصرفيّة،داروائلللنشروالتوزّع،الاردن،الطبعة1،2015،

3- رسائل الماجستير:

1. بوعوش دليلة ، **النظام القانوني لحماية الودائع المصرفية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، جامعة قسنطينة ، 2013 ،

2.عاشوري صورية ، **دور نظام المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية** ، رسالة ماجستيير ، الكلية علوم الاقتادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، 2011 ،

4- مذكرات الماستر:

1. **بن** السياسي سهير ، **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، جيجل ، الجزائر ، 2020،

2. طواهير محمد ، خليفي عبد الحق ، **النظام القانوني للوديعة المصرفية** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة خميس مليانة ، 2019 ،

3. فتيحة مبروكي، هجر زياني، واقع الشمول في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي جامعة باتنة. الجزائر2016

5- المقالات في المجلات العلمية:

1. ايمن بوزانة ،وفاء حمدوش، **واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للأنظمة المصرفية العربية،** مجلة دراسات المعهد الاقتصادي، مجلد 12، العدد 01،جامعة عنابة ،الجزائر، 2021

1. أسامة فراح ، رحمة عبد العزيز، **الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك،** مجلة طبنا للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد01، الجزائر ،2019،

2. آية عادل، محمود عوض، أثر **تطبيق الشمول المالي على المخاطر الائتمانية بالبنوك وانعكاس ذلك على أدائها المالى:**دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات المالية والتجارية ،جامعة القاهرة، مصر، 2021 ،

3. بهناس العباس وآخرون، **أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية،** مجلة معارف، المجلد 14، العدد 03، جامعة البويرة، الجزائر ،2019

4. بوطلاعة محمد و اخرون ، **واقع الشمول المالي وتحدياته الأردن والجزائر نموذجا**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد04، العدد02،جامعة ميلة، الجزائر، 2020،

5. فضيل البشير ضيف، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر** ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية. المجلد06 ،العدد، 01، مخبر بحث الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل المستدامة، جامعة الجلفة ، الجزائر ،

6. صادقي امينة، **استراتيجية الشمول المالي في الاردن (2018 . 2020)** الجهود . النتائج ، مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت، المجلد04، العدد01، جامعة الجزائر، الجزائر، 2023،

7. صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية _ تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية**، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ، المجلد 03، العدد 02، جامعة المسيلة ، الجزائر، 2018،

8. نادية لوزري ،**واقع الشمول المالي في الدول العربيةواليات تعزيزه**، مجلة البحوث الاقتصادية والمناجمنت ،العدد 02،المجلد 02، جامعة الجزائر 3، الجزائر ،

1. **المداخلات في الملتقيات العلمية:**

1. فتيحة خوميجة، وآخرون،الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى دولي بعنوان الشمول المالي كإستراتيجية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة ،جامعة ادار، الجزائر ، يومي 23-24 ماي 2021،

2. بن قيدة مروان و بوعافية رشيد، **واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، جامعة المدية، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر،

3. معهد الدراسات المصرفية، الشمول المالي، **اضاءات: نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية**، السلسلة الثامنة، العدد 7، الكويت، فبراير، 2016،

4. دريد حنان، غريب طاوس ، دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة عينة : دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر، مخبر الدراسات البيئية و التنمية المستدامة، المجلد 07 ، العدد 01 ، جامعة العربي تبسي، الجزائر، 2021،

5. بطاهر بختة ، عقون عبد الله ، **الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاد الدول** ، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر الية لدعم التنمية المستدامة ، يومي27-28 نوفمبر 2018، المركز الجامعي خميس مليانة ، الجزائر ،

6. البنك المركزي المصري، **ابرز النقاط الواردة إستراتيجية الشمول المالي 2022\2025**، مصر، 2022

6- المراسيم والقوانين والتقارير:

1. فريق العمل الإقليمي ،**لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، الصندوق النقد العربي ، متطلبات تبني إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، 2015،
2. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي** ، الرقم 77، صندوق النقد العربي ، الإمارات ، 2017
3. الصندوق النقد الدولي، **التقرير السنوي حول مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية**، الإمارات،2021

9- الملفات والمواقع الإلكترونية:

1. البنك الدولي ،**الشمول المالي**2024/05/02،
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview،
2. the worldbank ,Global financial development , financial report inclusion, ,washington,2013
3. البنك المركزي الأردني، **تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية** ، متاح على الرابط: https://www.cbj.gov.jo/DetailsPage/CBJAR/NewsDetails.aspx?ID=195، تاريخ الاطلاع: 2024\05\21
4. البنك المركزي الأردني، **ملخص الإستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي** ، الأردن، متاح على الرابط: https://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0/SystemAssets/PDFs/AR/JANPDF/Executive%20Summary%20AR.pdf، تاريخ الاطلاع: 2024\05\21.

الملاحق

الملحق الأول: الحالة الشهرية للحسابات المفتوحة إلى غاية افريل 2024

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

SITUATION MENSUELLE DES COMPTES AU : [04/2024]

AGENCE : **AGENCE DRAA EL BORDJ 462**

	Nbre de clôtures	Nbre Total des comptes Actifs	Nbre Total des comptes Inactifs	Nbre Total des comptes Ouverts
COMPTE CHEQUE(200)	0	325	88	413
COMPTE DEVISE PARTICULIERS(201)	6	1120	423	1549
COMPTE COURANT DEVISE PERSONNE MORALE(202)	0	1	1	2
COMPTE LEB A/INT(251)	0	201	522	723
COMPTE DIVERS ADMINISTRATION (256)	0	0	0	0
COMPTE DE PASSAGE(258)	0	2	0	2
COMPTE LEB S/INT(260)	4	523	334	861
COMPTE LEJ (281)	1	20	44	65
COMPTE COURANT(300)	1	443	348	792
COMPTE LEJ S/INTERETS (381)	0	10	5	15
COMPTE LEF AVEC INTERETS(397)	0	2	3	5
COMPTE LEF SANS INTERETS(398)	0	52	6	58
COMPTE CONFRERE(910)	0	0	0	0
TOTAL	12	2694	1774	4485

الملحق الثاني: حالة القروض الممنوحة لتشغيل الشباب إلى غاية نهاية الثلاثي الأول لسنة 2024

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
GRE DE BOUIRA 010
ALE ABANE RAMDANE 462

ETAT CONSOLIDE FINANCEMENT DU DISPOSITIF AIDE ANADE

1 ER TRIMESTRE 2024 AU 31/03/2024

	service divers	*BTP*	*industrie*	*artisanat*	*agriculture*		*pêche*	*total*
					prestation service	*production*		
Favorables	*67*	*2*	*5*	*7*	*30*	*92*		*203*
Défavorable	*34*	*5*	*2*	*5*		*8*		*54*

M DA

Nbre dossiers déposés	*nbre dossiers en cours d'études*	*nbre de projets favorables*	*apports promoteurs*	*PNR*	*Crédits octroyés*	*Cout des projets*	*Création d'emploi*
244		*203*	*33 286*	*196 395*	*527 576*	*757 257*	*223*

utilisation	*remboursement effectués*	*encours*	*mouvement confiés*
382 693	*142 508*	*69 123*	

Impayés	*service divers*	*BTP*	*industrie*	*artisanat*	*agriculture*		*pêche*	*total*
					prestation service	*production*		
	27 852	*650*	*5 865*	*1 011*		*141 283*		*176 661*

FAIT A BOUIRA LE 04/04/2024

SUPERVISEUR B.O

LE DIRECTEUR

الملحق الثالث: حالة القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
GRE DE BOUIRA 010
ALE ABANE RAMDANE 462

ETAT CONSOLIDE FINANCEMENT DU DISPOSITIF AIDE CNAC

I ER TRIMESTRE 2024 AU 31/03/2024

	service divers	*BTP*	*industrie*	*artisanat*	*agriculture*		*pêche*	*total*
					prestation service	*production*		
favorables	*22*		*2*		*20*	*38*		*82*
défavorable					*2*			*2*

M DA

Nbre dossiers déposés	*nbre dossiers en cours détudes*	*nbre de projets favorables*	*apports promoteurs*	*PNR*	*Crédits octroyés*	*Cout des projets*	*Création d'emploi*
81		*82*	*6 398*	*84 164*	*211 308*	*301 870*	*82*

utilisation	*remboursement effectués*	*encours*	*mouvement confiés*
208 283	*64 102*	*57 353*	

	service divers	*BTP*	*industrie*	*artisanat*	*agriculture*		*pêche*	*total*
					prestation service	*production*		
Impayés	*4 258*					*46 870*		*51 128*

FAIT A BOUIRA LE 04/04/2024

SUPERVISEUR B.O

LE DIRECTEUR

الملحق الرابع: حالة القروض الممنوحة في إطار التحدي إلى غاية نهائي الثلاثي الأول 2024

ALE ABANE RAMDANE 462

Situation cumulative par activité

CREDIT ETTAHADI AU 31/03/2024

Activité financée	Nbre de dossiers accordés	Montant accordé	Nbre de dossiers utilisés	Montant utilisé	nbre de dossiers remboursés	Montant remboursé	nbre de dossiers impayés	Montant impayé
aviculture								
arboriculture								
céréaliculture								
élevage bovins								
élevage ovins								
maraichage								
entreposage	3	201 703 153,00	3	139 013 303,62	3	93 293 565,22	0	-
matériel agricole								
TOTAL	3	201 703 153,00	3	139 013 303,62	3	93 293 565,22	0	-

LE DIRECTEUR

الملحق الخامس: حالة القروض الممنوحة في إطار القرض الفلاحي الرفيق إلى غاية الثلاثي الأول 2024

GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION BOUIRA **010**
CODE AGENCE : ALE ABANE RAMDAN **462**

SITUATION CUMULATIVE PAR ACTIVITE

CREDIT RFIG ARRETEE AU31/03/2024

Activité Financée	NBRE de dossiers accordés	Montant accordé	NBRE de dossiers utilisés	Montant utilisé	NBRE de dossiers remboursés	Montant remboursé	NBRE de dossiers impayés	Montant de l'impaye	EN COU
CEREALICULTURE	920	1 028 175 774,70	894	560 007 511,13	888	506 207 702,47	46	34 889 366,41	18 910
POMME DE TERRE	8	289 340 974,00	8	204 822 770,27	5	172 060 109,27	3	12 762 661,00	20 000
AUTRES MARAICHAGES									
AVICULTURES	1	9 449 000,00	1	9 430 120,01	0	1 426 619,58	1	8 003 500,43	
ARBORICULTURE	0	0,00	0	0,00		0,00			
ELEVAGE BOVINS LAITIERS	0	0,00	0	0,00		0,00			
AUTRES ELEVAGES	0	0,00	0	0,00		0,00			
TOTAL	925	1 326 965 748,70	903	774 260 401,41	848	679 694 431,32	55	55 655 527,84	38 910

LE DIRECTEUR